

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



التخصص: إدارة المالية

الموضوع:

تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة

الوظائفية

دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر (2018-2021)

إشراف:

د. براهيمى عبد الله

إعداد الطلبة:

بوحوية لخضر

خدوسي حورية

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أ.د. محمد قويدري
مشرفا	أ. عبد الله براهيمى
ممتحنة	د. سعيدة بن ثابت

السنة الجامعية: 2023/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



التخصص: إدارة المالية

الموضوع:

تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة

الوظائفية

دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر (2018-2021)

إشراف:

د. براهيمى عبد الله

إعداد الطلبة:

بوحوية لخضر

خدوسي حورية

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أ.د. محمد قويدري
مشرفا	أ. عبد الله براهيمى
ممتحنة	د. سعيدة بن ثابت

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

قال تعالى: (يرفع الله الذين امنوا والذين أوتوا العلم درجات)  
المجادلة الآية 11

الحمد لله الذي علم العلم ورفع أهل العلم  
أهدي ثمرة جهدي وحصيلة مشواري إلى:  
نبع الحنان والعطاء أمي الغالية بارك الله في عمرها  
الذي رعاني ورباني وسهر على راحتي أبي الكريم أطال الله في عمره  
الذين كانوا ولا زالوا يشجعوني دائماً وكانوا سببا في نجاحي  
كل من شاركوني في كل حلو ومر أخوتي الأعزاء  
كل الأهل والأقارب والأساتذة  
إلى كل الأصدقاء الذين لهم مكانة خاصة في قلبي حفظهم الله

لخضر

## إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وعلى آله وصحبه  
ومن وفي أما بعد.

الحمد لله الذي وفقني أن وصلت إلى هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية  
أهدي هذه الثمرة إلى:

روح سندي الغالي الذي طالما كان عوناً لي في هذه الحياة وكان خير مثال لرب الأسرة  
والذي لم يتهاون يوم في توفير سبل الخير وسعادة لي إلى أن فاجأني الموت به  
رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

الوالدة الكريمة حفظها الله، تعجز الحروف والكلمات أن توفيهما حقهما ونرد لها إحسانها وفضلها  
أختي وزوجها رزيق اللذان اعتمد عليهما في كل كبيرة وصغيرة وكان لهما بالغ الأثر في تذليل كثير من  
العقبات والصعاب

ابن أختي ريان من حلت بركة وجوده في حياتي  
جميع أساتذتي الكرام

كل الزميلات الفضيلات والزملاء الأفاضل  
كل من كان له الأثر الطيب على حياتي  
كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي

حورية

# شكر وعرقان

قال تعالى { رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى  
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ }

{سورة النمل الآية 19}

في البداية نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل  
كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد  
كما يسعدنا أن نتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور "إبراهيمي" الذي لم  
يبخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق

لإتمام هذا البحث

و لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرقان إلى كل من قدم

لنا يد العون والمساعدة

## الملخص

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور مؤشرات التوازن في تقييم الأداء المالي وفق مقارنة وظائفية لمؤسسة اقتصادية، والمتمثلة في مجمع صيدال خلال الفترة ما بين 2018-2021، معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بدراسة قائمة المركز المالي لمؤسسة صيدال خلال هذه الفترة.

توصلنا إلى النتائج التالية:

- استخدام مؤشرات التوازن المالي لمعرفة الوضعية المالية لمجمع صيدال، أنها تساعد المسير على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- يتحقق التوازن المالي الوظيفي اذا استطاعت المؤسسة توفير الموارد لتغطية الاستخدامات.

**الكلمات المفتاحية:**

مؤشرات التوازن المالي، تقييم الأداء، الأداء المالي، التحليل الوظيفي.

## Résumé:

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle des indicateurs d'équilibre dans l'évaluation de la performance financière avec une approche fonctionnelle d'une entereprise économique, qui est représentée dans le complexe groupe du Saidal au cours de la période entre (2018-2021), en utilisant l'approche descriptive dans la parties théorique, et la approche d'étude de cas dans la partie pratique, a fin de connaître l'impact de cette étude Nous avons étudié l'état de la situation financier du groupe saidal de cette période.

eGrace a cette etud Nous sommes parvenus aux résultats suivants:

- L'utilisation d'indicateurs d'équilibre financier pour connaître la situation financière du groupe Saidal, car cela aide le gestionnaire à diagnostiquer la situation financière de l'entreprise
- L'équilibre financier fonctionnel est atteint si l'entreprise est en mesure de fournir des ressources pour couvrir les emplois.

## les mots clés:

Indicateurs d'équilibre financier, évaluation de la performance, performance financière , analyse fonctionnelle

# فهرس المحتويات



/	إهداء
/	شكر وعرهان
/	ملخص الدراسة
/	فهرس المحتويات
/	فهرس الأشكال والجداول
أ-د	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول</b>	
<b>الإطار النظري لتقييم الأداء المالي ومؤشرات التوازن المالي وفق مقارنة وظائفية</b>	
05	تمهيد
6	المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي
6	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
8	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي والشروط الواجب توفرها في المعلومات اللازمة للتقييم
11	المطلب الثالث: خطوات وأهداف وأهمية تقييم الأداء المالي
14	المبحث الثاني: الإنتقال إلى الميزانية الوظائفية
14	المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية
18	المطلب الثاني: الميزانية LE BILAN
23	المطلب الثالث: الميزانية الوظائفية
25	المبحث الثالث: مؤشرات التوازن المالي حسب المنظور الوظائفية
25	المطلب الأول: رأس المال العامل الصافي الاجمالي FRNG
27	المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل BFR و الخزينة الصافية TN
28	المطلب الثالث: شروط التوازن المالي وحلات العجز في الخزينة
31	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>الإطار التطبيقي دراسة مجمع صيدال</b>	

33	تمهيد
34	المبحث الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال
34	المطلب الأول: نشأة وتعريف بمجمع صيدال
37	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
42	المطلب الثالث: مهام وأهداف مجمع صيدال
44	المبحث الثاني: إستخدام مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي وفق المقاربة الوظيفية
44	المطلب الأول: بناء الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال (2018-2021)
47	المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي لمجمع صيدال (2018 - 2021) (FRNG)
51	المطلب الثالث: دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال
54	خلاصة الفصل
56	الخاتمة العامة
/	قائمة المصادر والمراجع
/	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال:

37	الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال بعد هيكلته في جانفي 2014.
47	الشكل رقم 02: رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة صيدال (2018-2021).
48	الشكل رقم 03: الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة صيدال (2018-2021).
50	الشكل رقم 04: صافي الخزينة (TN) لمؤسسة صيدال (2018-2021).

قائمة الجداول:

21	الجدول رقم 01: نموذج ميزانية الأصول.
22	الجدول رقم 02: نموذج ميزانية الخصوم.
24	الجدول رقم 03: مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية.
44	الجدول رقم 04: الميزانية الوظيفية جانب الإستخدامات للسنوات (2018-2019-2020-2021).
46	الجدول رقم 05: الميزانية الوظيفية جانب الموارد للسنوات (2018-2019-2020-2021).
47	الجدول رقم 06: رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة صيدال (2018-2021).
48	الجدول رقم 07: الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة صيدال (2018-2021).
50	الجدول رقم 08: صافي الخزينة (TN) لمؤسسة صيدال (2018-2021).

# المقدمة العامة

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني، فهي مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع، وهي مصدر مداخيل الأفراد والدولة وتمثل منتجاتها سواء كانت مادية أو معنوية المكون الرئيس التي تقوم عليه الأسواق.

تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق هدف البقاء والاستمرارية، ولكي تحقق هذا الهدف تتخذ عديد من القرارات خلال قيامها بمختلف أنشطتها عبر أزمنة مختلفة، قصيرة ومتوسطة وطويلة، ومن بين هذه القرارات نجد القرارات المالية المتعلقة بالتمويل والاستثمار والاستغلال بما في ذلك الخزينة، التي تحدث آثارا على أداء المؤسسة الذي قد يعرضها إلى أبرز خطر وهو إفلاسها وتصفيتهما قضائيا.

ولأجل ذلك تستعين إدارة المؤسسة الاقتصادية من أجل الوقوف على أدائها المالي بالقوائم المالية الشاملة والنهائية وبجملته من الأدوات لتشخيص وتحليل توازنها وهيكلها ووضعياتها المالية، بالاعتماد على مؤشرات ونسب وجداول وفق مقاربات مختلفة وفي آجال طويلة، متوسطة وقصيرة.

وفي هذا الإطار تعتمد الإدارة المالية في المؤسسة على الاقتصادية على وثيقة الميزانية لحساب مؤشرات مالية لقياس أدائها المالي، وهذا الحساب يمكن أن يكون وفق مقارنة ذمة مالية أي سيولة - استحقاق أو مقارنة وظائفية، وكل مقارنة ولها دلالاتها، تأتي هذه الدراسة لتعتمد المقاربة الوظائفية في الحساب ثم التحليل ثم القياس.

### 1. السؤال الرئيس: بناء على ما سبق نصوغ السؤال الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة مؤشرات التوازن المالي المحسوبة وفق مقارنة وظائفية في قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عموما ومؤسسة صيدال خصوصا؟

### 2. الأسئلة الفرعية: للإجابة عن السؤال الرئيس قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الأداء المالي؟
- كيف يتم حساب مؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة الوظائفية؟
- كيف تستفيد مؤسسة صيدال من حساب مؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة الوظائفية في تقييم أدائها المالي؟

3. **فرضيات الدراسة:** في ضوء العرض السابق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- استخدام مؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة الوظيفية يسمح بقياس الأداء المالي؛
- نتائج حساب مؤشرات التوازن المالي للفترة من 2018-2021 وفق المقاربة الوظيفية لمؤسسة صيدال مفيدة في قياس أدائها المالي.

4. **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

- زيادة فهم مؤشرات التوازن المالي وفهم المقاربة الوظيفية في تحليل الميزانيات؛
- ربط مؤشرات التوازن المالي المحسوبة وفق المقاربة الوظيفية بالأداء المالي؛
- القيام بحسابات على مؤشرات التوازن المالي وتقييم أداء مؤسسة صيدال ماليا من خلال القوائم المالية.

5. **أسباب اختيار الموضوع:** إنّ تحديد موضوع البحث يعدّ أول الخطوات المنهجية أثناء التفكير في إعداد

أيّ بحث علمي، ولعلّ اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة بل هناك مجموعة من المؤشرات الموضوعية والذاتية التي جعلتنا نتحمس ونستعد لطرقه والخوض في بعض جوانبه، يمكن تلخيص هذه الأسباب في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية. أمّا عن الأسباب الذاتية فهي الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والميول بحكم التخصص في المالية، بالإضافة إلى محاولة لفت انتباه العاملين في المالية في المؤسسة موضوع دراسة الحالة لأهمية الموضوع. بخصوص الأسباب الموضوعية فيمكن إجمالها في:

- أهمية الموضوع ذاته ولما يمكن أن يقدمه من ضبط أكثر للقرار المالي مستقبلا؛
- الآثار المتوقعة في حال الاعتناء بتحليل الميزانية الوظيفية دون الاكتفاء بالتحضير والاعداد؛
- توفّر الموضوع على عدد معتبر جدا بالمراجع باللغة الأجنبية؛
- فتح نافذة للبحث في هذا الموضوع تحديدا باللغة العربية لندرة ذلك.

6. **منهج الدراسة وأدواتها:** لقد اتبعنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية بغية الإلمام

والإحاطة بمختلف المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بجوانب الموضوع. أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة، حيث تم اسقاط الدراسة على مجمع صيدال بالجزائر، وقمنا بتحليل الميزانية الخاصة بالمؤسسة للفترة الممتدة ما بين (2018-2021) باستخدام مؤشرات توازن مالي بمقاربة وظيفية.

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة في مجمع صيدال، الجزائر؛

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على بيانات ميزانيات مجمع صيدال للفترة الممتدة ما بين (2018-2021).

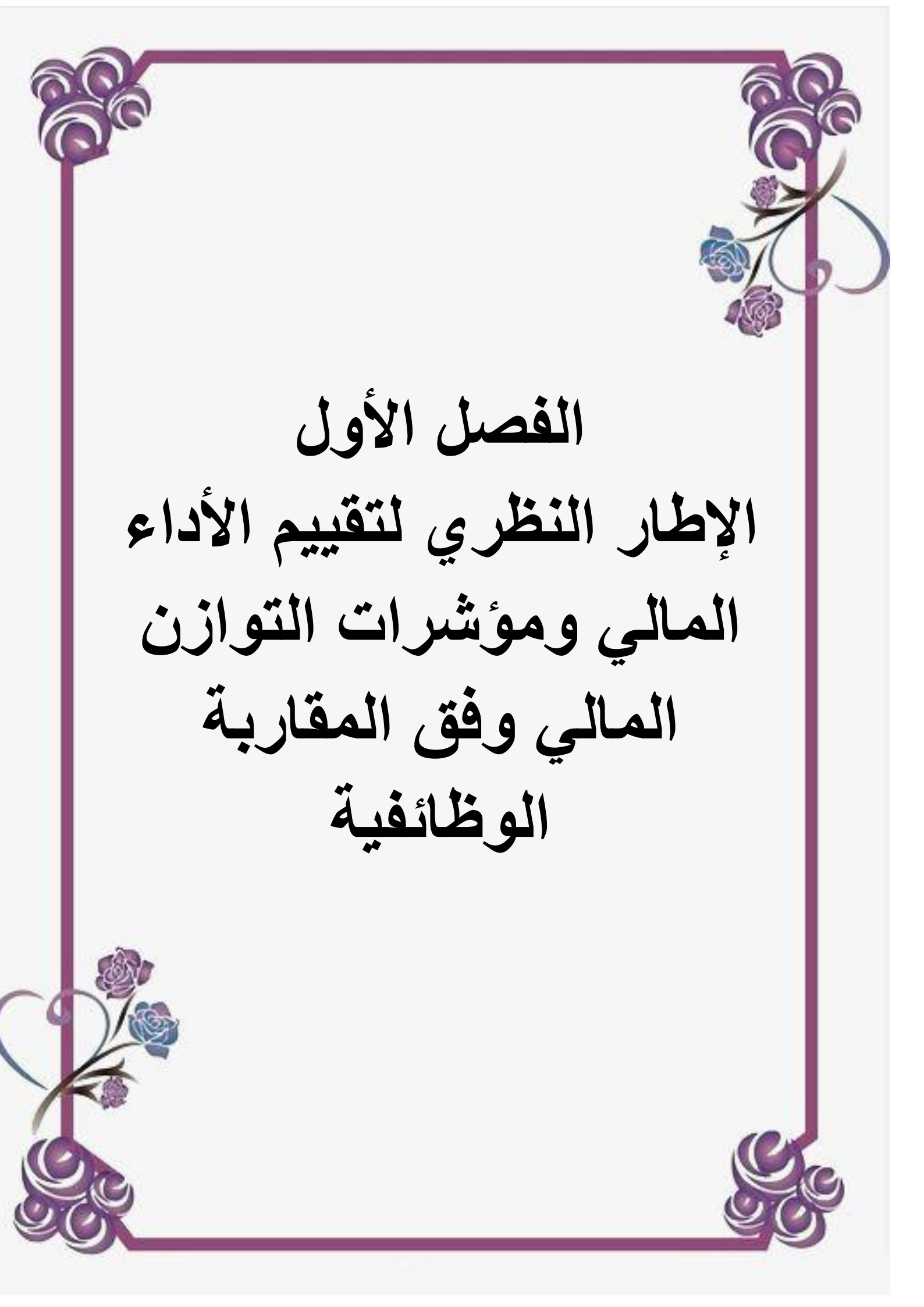
8. الدراسات السابقة:

- مُجّد البشير بن عمر، أحمد نصير وغانية نذير، مقال "تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة (2010-2013)". يتناول هذا المقال تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث قام الباحثان بالتركيز على بعض المؤشرات الأساسية الأكثر شيوعاً، والتي تعطي فكرة وتصور للمحلل المالي على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى كون المؤشرات مالية تقدم في صيغ مطلقة أو في صيغ نسبية، وهي في مجملها مؤشرات مالية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تحليل وتقييم الأداء المالي، وعليه فإن هذه المؤشرات تتسم بالموضوعية، والنتيجة التي يقدمها المؤشر هي نفسها مهما كان الشخص المكلف بالتحليل والتقييم.

- عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم"، دراسة حالة صناعة الكوابل بسكرة (2000-2002) مذكرة تخرج، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (2001-2002)، وتمحورت إشكالية هذه المذكرة حول: ما هو دور المعايير والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي وتحديد المعايير والمؤشرات المستخدمة وتطبيقها على مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، فقد شملت هذه الدراسة جميع جوانب تقييم الأداء في تحديد المعايير لتقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة وتفسيرها، هذا باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي خلال فترة 2000-2002، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم كفاية التحليل الساكن حيث أنه يجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي، هذا لأن التحليل الساكن يدرس التوازن المالي في لحظة زمنية معينة.

### 9. هيكل الدراسة:

قصد الإمام بالجوانب الرئيسة للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري والثاني تطبيقي، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة. تضمنت المقدمة العامة عرضاً للإشكالية بمعناها العام والخاص، حيث تضمنت عناصرها المختلفة، أما الفصل الأول فقد تناول الجانب النظري بثلاث مباحث، تطرّق المبحث الأول إلى الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، في حين تطرّق المبحث الثاني إلى الإنتقال إلى الميزانية الوظيفية، أما المبحث الثالث فتطرّق إلى مؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة الوظيفية، في حين تضمّن الفصل الثاني الجانب التطبيقي بمبحثين، الأول شمل التعريف بمؤسسة صيدال أما الثاني فعرض تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة في الفترة 2018-2021 وفق المقاربة الوظيفية، بخصوص الخاتمة فقد تضمنت مختلف عناصرها بدءاً بإعادة تذكير بالإشكالية، النتائج، التوصيات والإقتراحات والآفاق.



الفصل الأول  
الإطار النظري لتقييم الأداء  
المالي ومؤشرات التوازن  
المالي وفق المقاربة  
الوظائفية

## تمهيد

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي تبحث المؤسسة إلى تحقيقه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة بحيث لا يمكن إستغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة، ولا يمكن معرفة ما حققته إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة تقييم أدائها المالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه وخطواته ومصادر معلومات تقييم الأداء المالي ومؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة الوظائفية وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: الإنتقال إلى الميزانية الوظائفية.

المبحث الثالث: مؤشرات التوازن المالي وفق المنظور الوظيفي.

## المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي

### المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى باهتمام من طرف الباحثين المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة وهي البقاء والاستمرارية.

#### أولا: تعريف الأداء

إن كثرة استخدام مصطلح الأداء واستعماله خاصة في البحوث التي تتناول المؤسسة لم يؤدي إلى توحيد مختلف وجهات النظر حول تعريفه، فهو قد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى اقتصاد الموارد.

ويعود أول ظهور لكلمة الأداء **performance** إلى حوالي سنة 1300م وهي مشتقة من الفعل

**parfourmen** وهو مصطلح إنجليزي الأصل ليظهر بعد ذلك بحوالي 70 سنة بالكتابة الآتية: **performen**

استنادا إلى اللغة اللاتينية من الفعل **parfornir**.

ولقد كان معنى كلمة الأداء في ذلك الوقت جد بسيط "تأدية عمل" ولكن اللغة الإنجليزية هي التي أعطت

له معنى واضح والمحدد "**PERFORM TO**" بمعنى انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بنجاح أي "نجاح العامل" حتى

1709م تطورت استعمالته وبتالي معانيه<sup>1</sup>.

يمكن تعريف الأداء حسب المنظمة العربية للتنمية الإدارية بأنه: "المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة

في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية"<sup>2</sup>.

أما الأداء في ظلّ الإطار المؤسسي والتنظيمي فهو: "المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل

سلع وخدمات"<sup>3</sup>، ويمكن تحديد مفهوم الأداء بأنه عبارة عن محصلة تفاعل القدرة مع الرغبة مع البيئة."

وبالنظر إلى أداء المورد البشري يعرف الأداء بأنه "الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات

الانتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، وإجراء تحويلات الكمية

والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، وتخزينها وتسويقها طبقا للبرنامج المسطر والأهداف المحددة

للوحدة الانتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة".

<sup>1</sup> - رقية شطيبي، الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي قلمة، ص6.

<sup>2</sup> - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45، 46.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

## ثانيا: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي مفهوم لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق الأهداف.

وعليه فإن الأداء المالي<sup>1</sup>:

- أداة لتحفيز واتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين الى التوجه الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها؛
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة في المؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض والمشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخطر؛
- أداة لتحفيز العاملين والادارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو جانب معين من أداء الشركة أو الأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة تعبر الشركات على أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية؛

## ثالثا: تعريف تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة<sup>2</sup>.

ويعرف أيضا على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول تسيير الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية والحكم على درجة الكفاءة.

<sup>1</sup> - أسماء بوزاغو، بن عומר السنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، المجلد 06، العدد 1، ص 326.

<sup>2</sup> - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

كما يعرف على أنه العالقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وعلى ضوء ذلك يمكن التنبؤ بالفشل المالي<sup>1</sup>.

ومما سبق يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عملية يتم من خلالها معرفة مدى قدرة الشركة على تحقيق الأهداف الموضوعية كما هو مخطط لها، وبالتالي معرفة مدى قدرة الشركة على استغلال ما لديها من موارد بأفضل صورة، وتحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات.

## المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي والشروط الواجب توفرها في المعلومات اللازمة للتقييم

نشير أولاً العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي ثم شروط البيانات والمعلومات التي نستخدمها في عملية تقييم الأداء.

### أولاً: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

هناك عدة عوامل من الممكن أن تؤثر في تقييم الأداء المالي يمكن تلخيصها في ما يلي:

#### 1. العوامل الداخلية: وتتنوع هذه العوامل إلى<sup>2</sup>:

##### 1.1. الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك التجارية وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويتمثل الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية في المؤسسات ويتضمن التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة والتمايز الأفقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة، إضافة إلى السيولة التي يقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها بشكل فوري، فالسيولة تساعد المؤسسة على تجنب الخسارة التي قد

<sup>1</sup> - صافية بومصباح، 2021، تقييم الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس مجلة، الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2، ص 221.

<sup>2</sup> - أسماء بوزاغو، بن عومر السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

تحدث نتيجة اضطراب المؤسسة إلى تصفية بعض أصولها غير السائلة، وبذلك يمكن القول أن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى المؤسسة.

### 2.1. التكنولوجيا:

هي عبارة عن أساليب ومهارات وطرق معتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي تلتزم هذه المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويرها بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وتقليل المخاطر بالإضافة إلى زيادة الأرباح.

### 3.1. الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس التصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة، قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكلما كبر حجم المؤسسة يشكل عائقاً للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيداً وتشابكاً، وقد يؤثر إيجاباً من ناحية أن كبر المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة أدائها المالي وهذه الحالة هي الأكثر واقعية. ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة؛
- إدارة السيولة؛
- المؤشرات الخاصة بالربحية.

## 2. العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي نذكر منها:

### 1.2. العوامل القانونية:

تتعلق العوامل القانونية والتشريعية بسياسات الدولة العامة وبرامجها التنموية وخططها الاستثمارية، إن العامل الحاسم في تأثير هذه العوامل على ميدان الأعمال هو مدى توفر الاستقرار القانوني والتشريعي في الدولة والمجتمع لأن عدم الاستقرار يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تطبيق الاستراتيجيات، ويضع كل قرارات الإدارة الخاصة بالإنتاج أو الاستثمار في ظل مخاطر كبيرة قد تؤدي بها إلى الإفلاس والفشل.

### 2.2. العوامل التنافسية:

تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين إذ تعرف استراتيجية التنافس على أنها مجموعة كاملة من الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين، وهذه الاستراتيجية تتحدد من خلال ثلاث مكونات رئيسية هي: طريقة التنافس، آليته وأساسه ويتمثل المركز التنافسي في أن يكون لدى المؤسسة ما يميزها عن غيرها ويؤدي إلى زيادة ربحيتها، ومن الملاحظ أن الميزة التنافسية قد تستمر لوقت قصير أو لسنوات عدة.

### 3.2. الأوضاع الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية أكثر العوامل تأثيرا على أداء المؤسسة نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدر مختلف مواردها ومستقبل منتجاتها من جهة أخرى.

وهي بدورها تنقسم إلى عوامل اقتصادية عامة الفلسفة الاقتصادية للدولة، معدلات نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة... إلخ، وأخرى قطاعية ووفرة المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق، دورة حياته، الأيدي العاملة المؤهلة، مستوى الأجور في القطاع...

وتتميز العوامل القطاعية عن العامة بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة وفي الأجل القصير نسبيا إذ أن حدة المنافسة مثلا قد تجعل المؤسسة في وضعية حرجة نوعا ما وهو ما ينعكس مباشرة على أدائها وفي أجل أقصر نسبيا في تكوين آثار الفلسفة الاقتصادية غير المباشرة وتمتد على أجل طويل، وكذلك بالنسبة للمواد والطاقة، فإن تدبذبا بين الوفرة والندرة النسبية وفي فترات قصيرة يجعل هذا العامل يتأرجح بين الفرصة والخطر وبالتالي تحسين أو تخفيض الأداء.

## ثانيا: الشروط الواجب توفرها في البيانات والمعلومات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي لا يمكن أن تتم بدون قاعدة واسعة من المعلومات ويقدر ما تكون فيه هذه المعلومات ضرورية ولازمة لإنجاز هذه العملية يقدر ما يتعين توفر بعض الشروط والاعتبارات في هذه المعلومات والتي يجب عدم التفريط بها ونذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- أن تكون دقيقة ومضبوطة بحيث تعبر عن الحالة تعبيرا صحيحا وموضوعيا؛
- أن تكون منسجمة مع التعاريف والمفاهيم المعتمدة في الأساليب وطرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
- أن تكون توقيتها الزمني متجانسا مع توقيت إجراء عملية التقييم؛
- أن تأخذ كافة التأثيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها النشاط المالي للمؤسسة؛
- أن يكون تبويب البيانات وطريقة عرضها ملائما لحاجات التقييم المالي وأغراضه واضحة بالنسبة لمستخدمي هذه البيانات؛
- أن تستوعب التغيرات التي تحدث في الأسعار وذلك باستبعاد أثر التضخم عليها أي حسابها بالأسعار الثابتة لسنة أساس معاينة؛
- أن تتسم بالشمولية، أي أنها تعطي كافة جوانب النشاط المالي وكافة متطلبات عملية تقييم الأداء المالي.

## المطلب الثالث: خطوات وأهداف وأهمية تقييم الأداء المالي

### أولا: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص خطوات تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية<sup>2</sup>:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف وربطه بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛

1 - رميسة بركاني، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة عين مليلة -م البواقي - ، مذكرة ماستر، 2020 ،ص 34-35.

2- الأزهاري قريوي، غربي ياسر، نذير أكرم، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2020، ص 6-7.

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

### ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

يركز الأداء المالي على إظهار نتائج الأحداث والقرارات التي يتم اتخاذها بالفعل والأهداف التي تحقق دراسة هذا الأداء تتمثل في<sup>1</sup>:

- تحقيق هدف بقاء المؤسسة الاقتصادية؛
- تحقيق هدف تحديد مواطن القوة المالية ونواحي القصور الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة بالمؤسسة الاقتصادية؛
- تحقيق هدف قدرة المؤسسة الاقتصادية على النمو والإبتكار؛
- تحقيق هدف التأكد من مدى قيام المؤسسة الاقتصادية باستخدام الموارد الاقتصادية بأقصى فعالية؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع المؤشرات في المكان الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات غير الواقعية؛
- كما أن عملية تقييم الأداء المالي تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:
- قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛
- كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها الثابتة منها والمتداولة؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي الذي يسمح بتمويلها ذاتيا لإنجاز بعض المشاريع.

### ثالثا: أهمية تقييم الأداء المالي

بما أن تقييم الأداء يقدم تشخيصا للمشاكل التي تواجه المؤسسة والحكم على كفاءتها في قيامها بأعمالها لذلك له أهمية بالغة، يمكن إبرازها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته والعمل على تحسينه؛
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة؛
- المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 5-6.

<sup>2</sup> - محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 47، 48.

- المساعدة في فهم البيانات المالية.

بالإضافة إلى:

- يوفر مقياسا لمدى نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار؛

- يساعد على تحقيق الأهداف في الخطة والعمل على إيجاد سلم للحوافز والمكافآت؛

ومنه فإن الوضع الأساسي لهذه العملية هو الحصول على معلومات تستخدم لغرض تحليلها وتفسيرها من أجل صنع القرار.

#### رابعاً: معايير الأداء المالي

وهي الأدوات أو المؤشرات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء ويمكن تقسيم معايير الأداء إلى الأنواع التالية<sup>1</sup>:

- **المعايير التاريخية:** وهي معايير مستمدة من أداء المؤسسة ذاتها في الماضي، إذ يمكن للمحلل المالي حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية لغرض رقابة أداء السنة المعنية، قياساً بتلك السنوات (أو بسنة واحدة منها أو سنة الأساس أو بمتوسط السنوات الماضية) على أن يؤخذ بالحسبان عند إجراء المقارنة التبدل في الظروف الخارجية والداخلية للمؤسسة، إن لهذه المعايير التاريخية أهميتها لأن لكل مؤسسة خصوصيتها، وظروفها ونشاطها وكيفية تطورها.

- **المعايير (القطاعية) الصناعية:** وهي معايير للأداء مستمدة من القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع، إذ أنه في الوقت الذي تتفاوت فيه المؤسسات في الأداء فإن هناك خصائص مشتركة بينها.

- **المعايير المطلقة:** هناك العديد من المعايير المطلقة للأداء، يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنتشر تدريجياً، وهي تنعكس في وجود مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية.

- **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدفها المؤسسات لتحقيقها من خلال الموازنات، وتقرن النسب المتحققة مع تلك المستهدفة فتبرز الاختلافات بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

<sup>1</sup> - رميسة بركاني، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

## المبحث الثاني: الإنتقال إلى الميزانية الوظيفية

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية، هو إعداد التقارير المالية، وتعد الميزانية واحدا من أهم التقارير المالية التي تعدها إدارة المؤسسة، بغرض إيضاح المركز المالي لها، في تاريخ محدد، وتوفير معلومات مالية مفيدة، لمستخدمي القوائم المالية، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها.

ولتحقيق الهدف من الميزانية، ينبغي إعدادها وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتوفير معلومات مالية تتسم بالوضوح، والافصاح الكامل عن الحقائق المهمة، وتبويب عناصرها وعرضها، بطريقة تحقق أكبر قدر من الاستفادة لمستخدمي الميزانية.

## المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية

تقوم العديد من المؤسسات بإعداد وعرض القوائم المالية الأساسية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي حيث تعكس القوائم المالية الصورة المالية الصادقة للمؤسسات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

### أولا: تعريف القوائم المالية

حسب عبد الستار الكبيسي: "يتمثل المنتج النهائي للمحاسبة في مجموعة القوائم أو التقارير المالية، التي تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات معينة، والقوائم المالية ليست حسابات وإنما هي تقارير أو كشوف"<sup>1</sup>.

حسب معايير المحاسبة الدولية رقم 01: "أما من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة"<sup>2</sup>.

وحسب المادة 2 من القانون رقم 07-11 من الجريدة الرسمية: "بأنها كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ط1، ص 481.

<sup>2</sup> - محمد أبو ناصر جمعة جمعات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 19.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات قواعد سيرها، العدد 19، المادة 2، الجزائر، 2009، ص 22.

ويعرفها محمد الصيرفي: "أنها تعبر عن العمليات التي قامت بها المنظمة خلال السنة المالية مرتبة حسب الهدف من إعدادها، فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للمؤسسة من حيث المديونية والدائن وهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للمؤسسة من حيث المديونية والدائنين وهناك قوائم تقيس صافي الدخل من حيث الإيرادات والمصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلية وأخرى خارجية"<sup>1</sup>.

### ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في<sup>2</sup>:

- **القابلية للفهم:** وتعني خاصية القابلية للفهم ان المعلومات المالية المعروضة يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها, فمن ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد, ومن ناحية اخرى يلزم أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

- **الملاءمة:** وتعني خاصية الملائمة أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه, وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية, او تصحيح ما تم تقييمه سابقا, واتخاذ القرارات, فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها قدرة التأثير على القرارات وعلى صلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة, وبالتالي تصبح المعلومة المالية ملائمة ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عدم ذكرها له تأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية.

- **الموثوقية:** وتعني الموثوقية ان تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز, ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين عن اعدادها , وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

التمثيل الصادق: بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق العمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية؛

الجوهر وفق الشكل: فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا يوجد فائدة من المعلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة؛

<sup>1</sup> - محمد الصيرفي، إدارة الأعمال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 291.

<sup>2</sup> - بدوي إلياس، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة اثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 40.

الحياد: وتعني البعد عن التحيز الشخصي، وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين؛

الحيطة والحذر: تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالة عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ الى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

- **الإكتمال**: وتعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو الغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.
- **قابلية المقارنة**: وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل أو التعرف على المركز المالي للمؤسسة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقاً لمفهوم الثبات والاتساق، مما يجبر المؤسسة على أن تقوم بالإفصاح عن كافة السياسات والطرق والبدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على غرارها، حتى تتم المقارنة بصدق.

### ثالثاً: أهداف وأهمية القوائم المالية

**الأهداف العامة**: وتشمل ما يلي<sup>1</sup>:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية، القوائم المالية يجب أن تتضمن المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمتقنين وكذا الدائنين وغيرهم على ترشيد قراراتهم سواء كانت استثمارية أو ائتمانية أو قرارات اقتصادية أخرى، ويجب أن يتم صياغة هذه المعلومات بحيث يمكن استيعابها من قبل المستخدمين الذين يتوافر لديهم قدر كافي من الدراية والفهم للأنشطة الاقتصادية ولديهم في نفس الوقت الرغبة في دراسة تلك المعلومات بدرجة كافية من العناية والجدية؛

<sup>1</sup> - بدوي إلياس، مرجع سابق، ص 59.

- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات المستقبلية، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية وتحديد درجة عدم التأكد المحيطة بها، وتشمل هذه التدفقات النقدية بالنسبة للمستثمرين والدائنين مثلا على الأرباح الموزعة والفوائد على السندات ونتائج التصرف في هذه الأوراق المالية بالأسعار التي ينتظر أن تسود في الوقت اللاحق؛

- توفير المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليهما، حيث تساعد هذه المعلومات مختلف المستخدمين الخارجيين على تحديد نواحي القوة والضعف وكذا تقدير الإمكانيات المالية والاحتمالات لمواجهة حالات العسر المالي، ويلاحظ أنه على الرغم من أن هذه المعلومات قد تساعد الأطراف المعنية على تقدير قيمة المؤسسة، إلا أن هذه القوائم المالية في حد ذاتها لم تصمم أصلا بهدف إعطاء تحديد مباشر لهذه القيمة.

### الأهداف التفصيلية:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين الجهود والإنجازات ويسمح بتنبؤات السليمة وليس وفق الأساس النقدي ذلك أن أساس الاستحقاق يربط بين الجهود والإنجازات وبالتالي يعتبر أساسا للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة، ومن ناحية أخرى تستخدم المعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم أداء المؤسسة خلال فترة معينة؛

- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والعسر المالي، وتدفع الاموال يجب أن تتضمن القوائم المالية على معلومات عن مصادر الحصول على أموال المؤسسة وأوجه التصرف في هذه الأموال، ويلاحظ هنا أن المعلومات الخاصة بالربحية ومكوناتها قد تفيد أيضا في تقدير درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة؛

- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة ادائها وبصفة خاصة تحديد مدى نجاح الإدارة في المحافظة على موارد المؤسسة وكذلك مدى كفاءة التي تدار بها هذه الموارد، وعادة ما تستخدم المعلومات الخاصة بالربحية ومكوناتها في تقييم مدى تحمل الإدارة ومسئولياتها؛

- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، يجب أن تتضمن القوائم المالية أي ملاحظات أو تفسيرات ترى أهميتها لمستخدمي هذه القوائم لكي يفهموا ما جاء بها من معلومات، هذه الملاحظات سوف تزيد من منفعة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وذلك عن طريق إيضاح بعض الاحداث أو العمليات أو الظروف التي انعكس أثرها على الأرقام المحاسبية.

ومما سبق يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر<sup>1</sup>:

- أداة الاتصال: حيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المالية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها من جهة، وسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين وزبائن والبنوك من جهة أخرى؛
- وسيلة لتقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم الأداء الإدارة والحكم على كفاءتها، والحكم على المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها وكيفية استخدام موارده؛
- وسيلة في إتخاذ القرارات: تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، وتساعد الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو الغير مباشرة في إتخاذ القرارات المختلفة.

## المطلب الثاني: الميزانية LE BILAN

### أولاً: تعريف الميزانية

توجد عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف بأنها جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم تصنف إلى أموال خاصة، خصوم جارية وخصوم غير جارية، إن هذا التصنيف يختلف عن التصنيف الذي كان متبعاً في المخطط المحاسبي لسنة 1975 حيث كانت الأصول تصنف طبعا لطبيعتها فنجد المجموعات الاستثمارات، المخزون، المدينين، بينما نجد أن الخصوم تضم كلا من الأموال الخاصة والدائنون، وهذا دون أي اعتبار لطول فترة الاستحقاق الذمم (الحقوق أو تسديد ديون الالتزامات)<sup>2</sup>.

وكذلك تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة (**le patrimoine de l'entreprise**) التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) ذمة تتألف من عناصر موجبة وسالبة (ما له وما عليه)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - بدوي إلياس، مرجع سابق، ص 61.

<sup>2</sup> - عبد رحمان عطية، المحاسبة العامة في النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيلطي، الجزائر، ط 2، 2010، ص 10.

<sup>3</sup> - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط 4، 2003، ص 11.

وعرف **Georges Legros**: أن الميزانية تأخذ بعين الاعتبار شكل مخزون المؤسسة أي أن الموارد (خصوم) والاستخدامات (أصول) التي تمتلكها المؤسسة في لحظة معينة، لكنها تشكلت من خلال تراكم طوال حياتها<sup>1</sup>.

هي صورة الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة (أصول) وكيف يتم تمويلها (خصوم)، لذلك فهي تعرض المخزونات المشكلة من تراكم، على عكس جدول الحسابات الذي يوضح التدفقات الناتجة عن نشاط خلال فترة معينة<sup>2</sup>.

ثانيا: عناصر الميزانية

## 1- الأصول (Actif):

عرفتها معايير المحاسبة الدولية "أنه مورد تتحكم فيه شركة نتيجة أحداث سابقة، والتي تتوقع شركة منافع اقتصادية منها"<sup>3</sup>.

يعرفها خالد الجعارات بأنها: "موارد ينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة كنتيجة لأحداث سابقة، أو نتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف الأخرى"<sup>4</sup>.

هي الموارد أو الممتلكات التي تسيرها المؤسسة والتي الهدف منها تحقيق منافع اقتصادية في المستقبل وتنقسم إلى نوعين:

## - الأصول الجارية<sup>5</sup>:

الأصول التي يمكن تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية (المخزون، الزبائن) المعايير تشير أن دورة الاستغلال تحدد الفترة بين الحصول على المواد الأولية المستخدمة في عملية الاستغلال وتحقيقها في شكل نقد أو أداة قابلة للتحويل على الفور إلى نقد.

<sup>1</sup>- Georges Legros, Mini Manuel De Finance D'entreprise Cours + Exo, Edition Dunod Paris, 2010, P 07.

<sup>2</sup>- Philippe Avare, Jean-Claude Coille, Finance D'entreprise, Edition CNED (2012-2013), P 21.

<sup>3</sup>- Association National Des Directeurs Financier Et De Contrôle De Gestion, Normes IAS/IFRS, 2 ème Edition D'organisation, P 26.

<sup>4</sup>- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الإثراء والتوزيع، عمان، 2008، ص 14.

<sup>5</sup>- Association National Des Directeurs Financier Et De Contrôle De Gestion, opcit , P 38.

الأصول المحتفظ بها لغرض المعاملات أو التي تتوقع المؤسسة تحقيقها في غضون اثني عشر شهرا بعد تاريخ الإغلاق السنة المالية (مثل: أوراق دين قابلة للتداول إذا كانت المؤسسة تنوي بيعها خلال الاثني عشر شهرا التالية لتاريخ الإغلاق).

الأصول التأسيسية للخرينة أو المعادلة التي لا يخضع استخدامها لقيود.

نشير أنه عندما تكون مدة دورة الاستغلال صعبة التقدير، من المفترض أن تكون مدتها اثني عشر شهرا.

#### - الأصول غير الجارية<sup>1</sup>:

تعتبر جميع الأصول ما عدا تلك التي تستوفي المعايير الموضحة أعلاه غير جارية، وهي موجهة لخدمة

المؤسسة لفترة حياتها طويلة تتجاوز 12 شهرا وتنقسم بدورها إلى:

الأصول المعنوية: مثل برامج الإعلام الآلي، شهرة المحل التجاري، العلامات التجارية... إلخ.

الأصول العينية: مثل المعدات والمباني ومعدات نقل... إلخ.

الأصول المالية: التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل.

<sup>1</sup> - Association National Des Directeurs Financier Et De Contrôle De Gestion, opcit, P 39.

الجدو رقم 01: نموذج ميزانية الأصول

السنة - N 1	مبالغ صافية السنة N	اهتلاكات وخسائر القيمة	مبالغ إجمالية	الأصول الجارية	رقم الحساب
				تثبيات عينية	21
				تثبيات معنوية	20
				تثبيات مالية	26 و 27
				تثبيات جاري إنجازها	23
				مجموع الأصول غير الجارية	
				الأصول الجارية	30 إلى 38
				المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	مدين 48
				الأصول الأخرى الجارية	
				الزبائن	41
				المتاحات	512
				البنك	53
				الصندوق	
				مجموع الأصول الجارية	
				مجموع الأصول	

المصدر: Pearton, Entreprise D'évaluation Et Enonciatif Analyse, simon pierton,

Éparent Simon, Edition 1, P 4

## 2- الخصوم (Passif):

عرفته معايير المحاسبة الدولية: على أنه التزام حالي لمؤسسة ناتج عن أحداث سابقة يعني ضمنا للمؤسسة تدفق موارد تمثل منافع اقتصادية<sup>1</sup>.

كما عرفتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS: تعتبر الخصوم عنصر له قيمة اقتصادية سالبة للكيان، أي أنه التزام للكيان اتجاه طرف ثالث والذي من المحتمل أن يتسبب في تدفق خارج من الموارد، لصالح هذا الطرف الثالث، دون توقع تعويض مكافئ على الأقل من الأخير كل هذه العناصر تسمى الخصوم الخارجية. أو هي الالتزامات الراهنة للمؤسسة والناجئة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد مماثلة لمنافع اقتصادية.

### - الخصوم الجارية:

الخصوم التي تشكل جزء من احتياج رأس مال العامل المستخدمة في اطار دورة الاستغلال حتى لو كان الاستحقاق أكبر من 12 شهرا.

### - الخصوم الموجه للبيع:

الخصوم التي يكون تاريخ استحقاقها اقل من 12 شهرا أو التي لا تملك المؤسسة حق لتأجيل الدفع بعد 12 شهرا.

### - الخصوم غير الجارية:

هي جميع ديون الآخرين لدى المؤسسة (التي تفوق مهلة تسديدها دورة الإستغلال) 12 شهرا أو السنة المالية مثل الديون الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل أو هي كل الخصوم لا تستوفي معايير التصنيف الخاص بالخصوم الجارية.

<sup>1</sup>- Association National Des Directeurs Financier Et De Contrôle De Gestion, opcit, P 42.

الجدول رقم 02: نموذج ميزانية الخصوم:

مبالغ السنة N-1	مبالغ السنة N	عناصر الخصوم	الحساب
		رؤوس الأموال الخاصة	
		رأس المال الصادر	101 و 108
		العلاوات والاحتياطات	104 و 106
		النتيجة الصافية	12
		رأس مال غير مطلوب	109
		رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	11
		ترحيل من جديد	
		<b>مجموع رؤوس الأموال</b>	
		الخصوم غير الجارية	
		قروض والديون المالية	16 و 17
		مؤونات وإيرادات مثبتة مسبقا	15
		الديون الأخرى غير الجارية	229
		الضرائب المؤجلة والمخصصة	134 و 155
		<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>	
		الخصوم الجارية	
		ديون أخرى	419
		الموردون والحسابات الملحقه	40
		الضرائب	444 و 447
		خزينة الخصوم	519
		<b>مجموع الخصوم الجارية</b>	
		<b>مجموع الخصوم</b>	

المصدر: simon pierton, opcit, p5

## المطلب الثالث: الميزانية الوظائفية

أولاً: مفهوم الميزانية الوظائفية

عرف المؤلف **Burslari La De Hubert** الميزانية الوظائفية بأنها "ميزانية تقوم على أساس إحصاء الموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل، دورة الاستغلال"<sup>1</sup>.

وتعرف الميزانية الوظائفية: "بأنها تعطي رؤية اقتصادية أكثر، تعرض الطريقة التي يتم بها تمويل الاستخدامات من طرف الموارد وتسمح بفهم عمل المؤسسة من وجهة نظر كتلتها المالية والتوازن المالي المحقق"<sup>2</sup>.

حسب **Jean-Pierre Lahill**: "فإن بناءها يتعارض تماما مع المنطق، فهي تهدف إلى تسليط الضوء على الأصول وقيمة استخدامهم أو وجهتهم في وقت الاكتساب وبنسبة للخصوم ذات خصائص دائمة أو غير دائمة في وقت ظهورهم، وبالتالي سوف تظهر الميزانية الوظيفية:"

كتلتين كبيرتين في جانب الأصول: الاستخدامات المستقرة (أعلى الأصول) والأصول المتداولة أسفل الأصول.

كتلتين كبيرتين من الخصوم: الموارد الدائمة (أعلى الخصوم) والخصوم المتداولة (أسفل الخصوم).

الخزينة (موجبة و/أو سلبية): والتي ستكون نتيجة الوزن النسبي من الكتل الأربع الأخرى<sup>3</sup>.

وحسب **Pierre Ramage**: "الميزانية الوظائفية تهدف إلى تقديم تدفقات الموارد والاستخدامات المتراكمة من المؤسسة منذ إنشائها"<sup>4</sup>.

ثانياً: تجزئة الميزانية الوظائفية

تتجزأ الميزانية إلى الوظائفية إلى أربع مستويات وهي<sup>5</sup>:

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل الإهلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات والاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة؛

<sup>1</sup>- مليكة زغيب وميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 64، 65.

<sup>2</sup>- مليكة زغيب وميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 64، 65.

<sup>3</sup>- Jean-Pierre Lahille, Analyse Financiere, P 84.

<sup>4</sup>- Pierre Ramage, Analyse Et Diagnostic Financier, Edition D'organisation, P 63.

<sup>5</sup>- إلياس بن ساسي و يوسف قريشي و الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر و الطبعة الأولى و 2000، ص 81.

- مستوى استخدامات الإستغلال وموارد الاستغلال، وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد؛
- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال، وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية؛
- مستوى الخزينة، وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

### ثالثا: بناء الميزانية الوظيفية

الجدول رقم 03: يوضح مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية:

الموارد	الاستخدامات
الموارد المستقرة <b>RD</b>	الاستخدامات المستقرة <b>ES</b>
رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير جارية مجموع الإهلاكات	التشبيات المعنوية التشبيات العينية التشبيات المالية
الموارد الغير مستقرة	استخدامات الغير مستقرة
<b>Rex</b> للاستغلال: التسيقات المستلمة الموردون الديون الجبائية والاجتماعية المنتجات المعاينة مسبقا	<b>Ex</b> للاستغلال: المخزونات الزبائن التسيقات والمدفوعات على الحساب الأعباء المعينة مسبقا الضرائب
<b>Rhex</b> خارج الاستغلال: الديون المدينة الأخرى	<b>Ehex</b> : خارج الاستغلال: المدينون الأخرى
موارد الخزينة <b>RT</b>	استخدامات الخزينة <b>ET</b>
الاعتمادات البنكية الجارية قروض الخزينة	المتاحات
مجموع الموارد (بقيم اجمالية)	مجموع الاستخدامات (بقيم اجمالية)

المصدر: أ. الياس بن ساسي, يوسف قريشي, مرجع سبق ذكره, ص 81.

## المبحث الثالث: مؤشرات التوازن المالي وفق المنظور الوظيفي

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

### المطلب الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG

#### أولاً: تعريفه

حسب **Elie Cohen**: "إن مفهوم رأس مال العامل الصافي أدى إلى ظهور صيغ متعددة، ومع ذلك فإن اثنين من هذه الصيغ تقدمان اهتماماً خاصاً وتستحق الظهور مفاهيم أساسية لتحليل المالي هما مفهوم رأس مال العامل الصافي أو الدائم من جهة ومفهوم رأس مال العامل الخاص من جهة أخرى"<sup>1</sup>.

**Nathalie Gardes**: "تعرف رأس مال العامل على أنه جزء من الأصول المتداولة الممولة بموارد مستقرة، وهو يتوافق مع فائض رأس المال الدائم على الأصول الثابتة"<sup>2</sup>.

ويعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (إستخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة). يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام<sup>3</sup>:

- كونه مؤشر يهدف لتجسيد التوازن المالي؛
- كونه هامش أمان يحقق الملاءة (قدرة المؤسسة على التسديد) على المدى القصير.

#### ثانياً: كيفية حسابه

ويكمن حسابه باستخدام طريقتين:

- من أعلى الميزانية: يساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد المستقرة - الاستخدامات المستقرة

$$FRNG = RD - ES$$

<sup>1</sup> - Elie Cohen, Analyse Financiere, 2 ème Edition, Economica, Paris, 1990, P 13.

<sup>2</sup> - Nathalie Gardes, Analyse Financier, Chapitre02 Bilan Fonctonelle, P 13.

<sup>3</sup> - Beatrice Et Francis Grand Guillot, Exo LMD Analyse Financiers 2016- 2017, Gualino Editeur, Lextenso Editions, 2016.

- من أسفل الميزانية:

$$\begin{aligned} & \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \\ & (\text{استخدامات الاستغلال} + \text{استخدامات خارج الاستغلال} + \text{استخدامات الخزينة}) \\ & - (\text{موارد الاستغلال} + \text{موارد خارج الاستغلال} + \text{موارد الخزينة}) \end{aligned}$$

ثالثا: حالات رأس المال العامل الصافي الإجمالي

بصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل الصافي الإجمالي وهي<sup>1</sup>:

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب  $FRNG > 0$ :

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب  $FRNG < 0$ :

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم  $FRNG = 0$ :

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

<sup>1</sup> - إلياس بن ساسي، يوسف فريشي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

## المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

أولاً: تعريفه

مرتبطة بدورة الاستغلال والتسيير في المدى القصير، وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة وما تحتاج له، في احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال، و يمكن أن نميز بين احتياجات رأس المال العامل للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال ولكن قبل ذلك نقدم العلاقة العامة لحساب احتياجات رأس مال العامل.

ويعرفه **Pierre Ramage**: "أنه يمثل احتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال بسبب الفجوات الزمنية بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية المماثلة"<sup>1</sup>.

ثانياً: كيفية حسابه

إحتياج رأس المال العامل = الاستخدامات الغير مستقرة - الموارد الغير مستقرة<sup>2</sup>.

ويمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى:

- الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال (**BFR<sub>ex</sub>**): هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

إحتياج في رأس المال العامل للإستغلال =

الإستخدامات الغير مستقرة للإستغلال - الموارد الغير مستقرة للإستغلال.

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (**BFR<sub>hex</sub>**): هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال =

الاستخدامات الغير مستقرة خارج الاستغلال - الموارد الغير

مستقرة خارج الاستغلال

<sup>1</sup>- Pierre Ramage, Opcit, P 72.

<sup>2</sup>- Gerorge Langlois, Michèle Mollet, Manuel De Gestion Financière Alger: Berti Edition, 2011, P 35.

ثالثا: الخزينة الصافية (TN)

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، حيث تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال

العامل

$$TN = FRNG - BFR$$

الخزينة الصافية = إستخدامات الخزينة - موارد الخزينة

$$TN = ET - RT$$

المطلب الثالث: شروط التوازن المالي وحلات العجز في الخزينة

أولا: شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي حسب المنظور الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي<sup>1</sup>:

الشرط الأول: رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، أي أن  $0 < FRng$  ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، أي أن:  $FRng > BFRg$ ، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش التغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة، أي أن  $TN > 0$ ، و يتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.

<sup>1</sup> - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

## ثانيا: حالات العجز في الخزينة الخلل المالي من المنظور الوظيفي

بعد أن استعرضنا العوامل التي تجعل الوضعية المالية في حالة توازن، نحاول سرد السيناريوهات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة حسب المنظور الوظيفي وهي خمس حالات أساسية ويمكن إضافة حالة سادسة<sup>1</sup>:

### - حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة:

يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو قامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل الاعتمادات البنكية الجارية، الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الأعلى الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي و تكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة.

### - حالة نمو سريع و غير متحكم فيه:

إذا قدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية الحالية فإن ذلك يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، و بالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة.

### - حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال:

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء، قبول آجال قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الإحتياج في رأس المال العامل يتمثل في عجز الخزينة، يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة ومن ثم يحدث خلل مالي.

### - حالة الخسائر المتراكمة:

إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الجماعية مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلي احتياجات الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي.

<sup>1</sup> - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 89-91 .

- حالة تدهور في النشاط انخفاض في رقم الأعمال:

في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط، فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

- حالة إفلاس عميل مهم:

إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل وحيد، فإن أي تغير في وضعيته المالية يحدث آثارا مباشرة على وضعية المؤسسة، مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال، وتنتقل إلى حالة تدهور في النشاط.

## خلاصة الفصل

لقد تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية حيث تم التطرق إلى تقييم الأداء المالي وأهم مؤشرات التوازن المالي منها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وخطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييمها من خلال الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي.



الفصل الثاني  
الإطار التطبيقي دراسة مجمع  
صيدال

## تمهيد

بعدها تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لكل من الأداء المالي ومؤشرات التوازن المالي بمقاربة وظائفية، سنحاول من خلال هذا الفصل قياس وتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال باستخدام مؤشرات التوازن المالي بمقاربة وظائفية، وذلك بإسقاط ما تم تناوله في الفصل الأول.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

**المبحث الأول:** نظرة عامة حول مجمع صيدال.

**المبحث الثاني:** استخدام مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي وفق مقاربة وظائفية.

وللقيام بهذه الدراسة تم الإعتماد على الوثائق الداخلية: كل ما تعلق بالوثائق المحاسبية أو الوثائق الإدارية الضرورية.

## المبحث الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال

يتمتع مجمع صيدال بخبرة كبيرة في مجال صناعة الدواء دامت أكثر من 31 سنة، وقد مر بمجموعة من المراحل والإصلاحات وصولاً إلى وضعيته الحالية والتي سمحت له بتحقيق نتائج جيدة كزيادة الإنتاج، المبيعات والحصة السوقية.

## المطلب الأول: نشأة وتعريف بمجمع صيدال

## أولاً: نشأة مجمع صيدال

سنحاول إدراج أهم مراحل نشأة مجمع صيدال فيما يلي<sup>1</sup>:

- في سنة 1963 تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية PCA بناء على بعض الهياكل التي ورثتها الجزائر من الحقبة الاستعمارية في مجال الخدمات الصحية، وتمثل هذه الهياكل في مجموعة من المخازن العمومية القديمة لتخزين الأدوية، حيث لم يترك الاستعمار بعد خروجه أي صناعة صيدلانية في الجزائر؛
- في سنة 1969 عهدت الدولة للصيدلية المركزية مهمة احتكار استيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري، وهذا بناء على أمر رئاسي أوكلها هذه المهام، وفي إطار مهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة الانتاج بالحراش؛
- في سنة 1982 تحولت الصيدلية المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني ENPP بناء على المرسوم 1982/161، والمؤرخ في أبريل 1982، لتصبح بعد ذلك تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، تحت اسم مؤسسة صيدال؛
- في سنة 1989 صارت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية ذات استقلالية في التسيير، وهذا وفقاً لقانون استقلالية المؤسسات، كما عهد لها احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وأصبحت ذات قانون أساسي جديد (شركة ذات أسهم)، ولكنها بقيت خاضعة لمراقبة صندوق المساهمة البتروكيماوية والصيدلة؛
- في سنة 1993 سمحت التغييرات التي أجريت على قانون المؤسسة، بمشاركة صيدال في العمليات الصناعية والتجارية التي من شأنها خدمة هدفها الاجتماعي سواء بإنشاء مؤسسات جديدة أو فروع تابعة لها، وقد

<sup>1</sup>- محبوب فاطمة، تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 154-155.

- تم أيضا في هذا العام الاصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة ديونها وخسائرها في إطار الاصلاح المالي لمؤسسات القطاع العام؛
- في سنة 1997 تم تحويل كل رأس مال المؤسسة إلى ملكية الشركة القابضة للصيدلة والكيمياء، كما تم إعادة هيكلة المؤسسة مما أدى لتحويلها إلى مجمع صناعي، وقد اتجه المجمع في هذه السنة إلى إنتاج المضادات الحيوية بالمدينة، كما عرف تطورا لفعاليتها في عدة مجالات، مثل زيادة الإنتاج والمبيعات؛
  - في سنة 1998 قام مجمع صيدال بتطوير هدفه الإجتماعي، بالتوجه إلى عمليات البحث الأساسي في مجال الطب الإنساني والبيطري؛
  - في مارس 1999 عرضت أسهم مجمع صيدال للبيع في بورصة الجزائر، حيث قدرت قيمة السهم الواحد 299 دينار جزائري وكانت أول تسعيرة لأسهم المجمع؛
  - في سنة 2002 تم فتح وحدة إنتاج في باتنة تابعة لفرع Biotic تقوم بتصنيع التحاميل (Supposition)؛
  - في سنة 2003 تحصل مجمع صيدال على شهادة الإيزو، حيث فاز بالجائزة الأولى للجودة على المستوى الوطني في اليوم الثاني للتقييس الذي نظّمته وزارة الصحة؛
  - في سنة 2005 تم إنشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة تابع لفرع Farma، وتم إفتتاحه في 16 آفريل 2005 من طرف السيد رئيس الجمهورية؛
  - في 12 مارس من سنة 2006 تم اختيار مجمع صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 154 مؤسسة أخرى لأجل خصوصتها واستكمال فتح رأس مالها؛
  - في سنة 2009 رفع مجمع صيدال من حصته في رأس مال سوميدال إلى حدود 59%؛
  - في سنة 2010 قام مجمع صيدال بشراء 20% من رأسمال شركة إيبيرال كما رفع من حصته في رأس مال شركة "تافكو" من 38.75% إلى 44.51%؛
  - في سنة 2011 رفع مجمع صيدال حصته في رأس مال إيبيرال إلى حدود 60%؛
  - في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروع (أنثيبوتيكال، فارمال وبيوتيك) عن طريق الامتصاص.

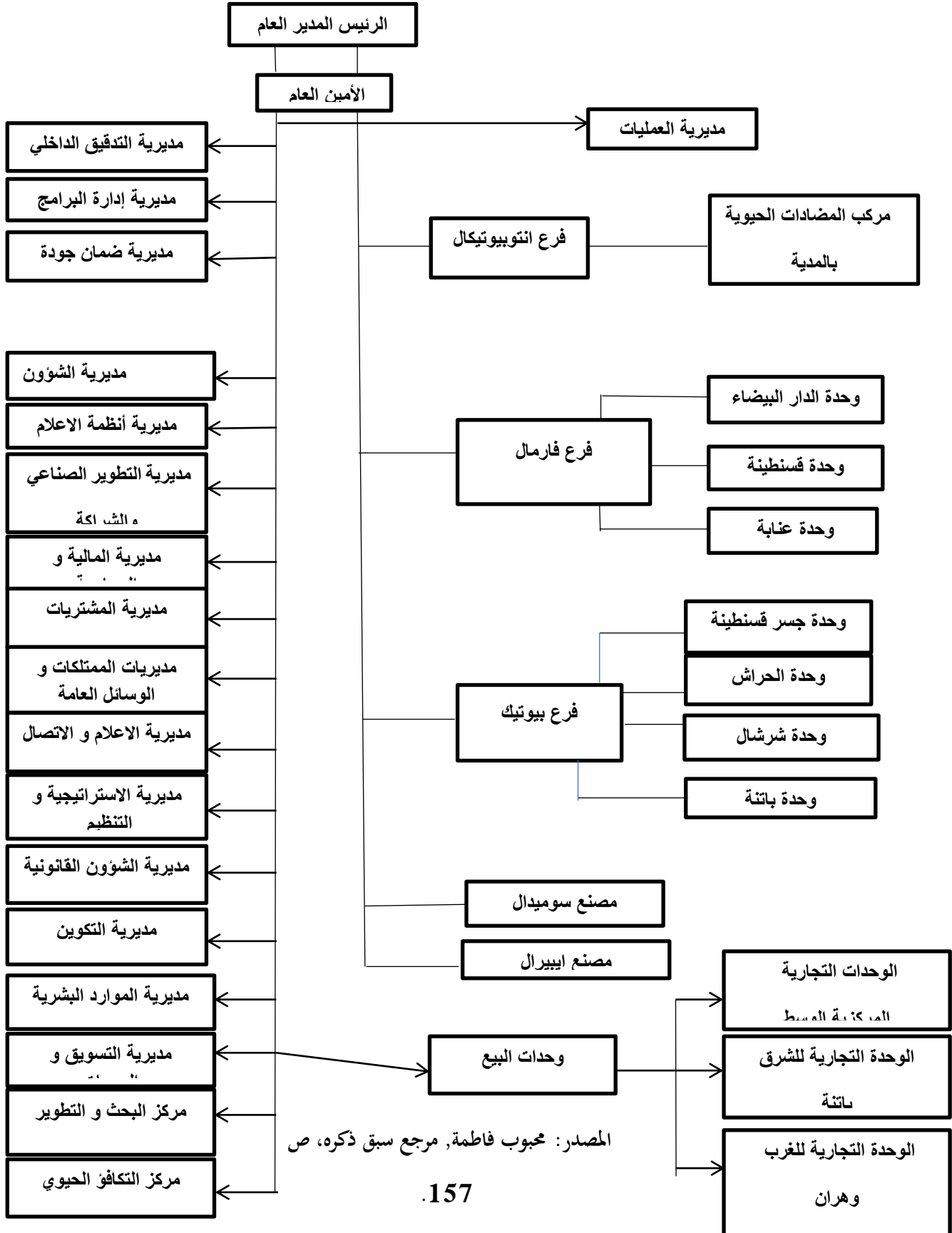
ثانيا: تعريف مجمع صيدال

هو شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها بـ 215 مليار دينار جزائري، مهمته الأساسية تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستطباب البشري والبيطري، لضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي وكذا اختراق الأسواق العالمية، ويركز المجمع على مجموعة من القيم تتمثل في الوفاء، الالتزام، الدقة والانضباط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مجمع صيدال - <https://www.saidalgroup.dz/ar/>. Consulté le : 12/03/2023, 09h. 12m.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال بعد اعادته هيكلته في جانفي 2014:



أولاً: الإدارة العليا

وهي السلطة العليا في المؤسسة وتتمثل أساساً في<sup>1</sup>:

- الرئيس المدير العام: يوجد في أعلى هرم المؤسسة، ومن مهامه:

- تحديد الاستراتيجية ووضع السياسات المتبعة؛

- تمثيل المجمع داخلياً وخارجياً؛

- الاجتماع بمجلس الإدارة للبحث في التطورات الجارية على مستوى المجمع، هذا المجلس يتكون من تسعة

أعضاء، ومن مهامه معالجة الأمور التالية:

- أنشطة المجمع في نهاية السنة؛

- مخطط السنة الحالية والقادمة؛

- تنظيم المجمع ونشاطات التحالف الإستراتيجي.

- الأمين العام: يمثل الهيئة الإستراتيجية التي تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية إتخاذ القرارات.

ثانياً: مصانع إنتاج الدواء

هناك 6 مصانع متخصصة في إنتاج الدواء تتمثل في<sup>2</sup>:

- مصنع المدية (أنثيبوتيكال):

كان سابقاً عبارة عن فرع من فروع مجمع صيدال، إنطلقت تاريخياً فكرة إنتاج هذا الفرع في 1967،

حيث أنجزت الدراسات اللازمة لتنفيذه عام 1975، وبدأت أشغال التنفيذ بالتعاون مع شركة CTIP

الإيطالية في نهاية 1987، إلا أن نشاط الإنتاج به كان في بداية عام 1988، وعند إعادة هيكلة الصيدلة

المركزية الجزائرية وإنشاء مؤسسة صيدال بقي فرع أنثيبوتيكال مرتبطاً وتابعا لهذه المؤسسة.

إبتداءً من جانفي 2014 أصبح فرع أنثيبوتيكال عبارة عن مصنع يختص في إنتاج المضادات الحيوية

البنسيلينية وغير البنسيلينية، مجهز بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية، إبتداءً من الحيازة على المواد الأولية

الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتج.

<sup>1</sup> - محبوب فاطمة، مرجع سابق، ص 158

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، 158-159

- مصنع الدار البيضاء:

ينتج هذا المصنع أصناف صيدلانية متنوعة تتمثل في أقراص، أشربة، محاليل للشرب، كبسولات، مراهم، أملاح... إلخ، وتفوق قدرته الإنتاجية 40 مليون وحدة بيع سنويا لكل الأشكال، مزود بمخبر لمراقبة الجودة، وهو مخبر معتمد ومصادق عليه من قبل المختبر الوطني لمراقبة الأدوية، مكلف بالقيام بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية.

- مصنع الحراش بالعاصمة:

دشن في مارس 1971، يحتوي على أربع ورشات إنتاج هي ورشة الأشربة، ورشة المحاليل، ورشة الأقراص والملبسات وورشة المراهم، تبلغ طاقة إنتاج هذه الورشات 20 مليون وحدة بيع سنويا، كما يتوفر المصنع أيضا على مخبر لمراقبة الجودة، مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والتسيير التقني والوثائقي.

- مصنع عنابة:

المصنع واقع بعنابة، مختص في إنتاج الأشكال الجافة من الأقراص والكبسولات، بقدرة إنتاجية تتجاوز مليون وحدة بيع سنويا.

- مصنع قسنطينة:

يتخصص هذا المصنع الواقع بالمنطقة الصناعية بولاية قسنطينة في إنتاج الأشكال السائلة من أشربة ومحاليل، بقدرة إنتاجية تصل إلى 2 مليون وحدة بيع سنويا.

- مصنع قسنطينة للأنسولين: يتخصص في إنتاج الأنسولين.

- مصنع شرشال:

يتكون من ثلاث ورشات إنتاج هي ورشة الأشربة، ورشة المحاليل المكثفة، ورشة الأقراص والكبسولات والأكياس، يحتوي المصنع على مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم.

- مصنع باتنة: تختص ورشات هذا المصنع في إنتاج التحاميل.

- مصنع جسر قسنطينة:

تفوق طاقة إنتاج هذا المصنع 20 مليون وحدة بيع سنويا، وهو الوحيد على المستوى الوطني المختص في إنتاج المحاليل المكثفة ذات قارورات وأكياس بتكنولوجيا جد حديثة، يتوفر المصنع على خمس ورشات إنتاج مختصة في صناعة الأنواع الجالونيسية وهي ورشة التحميلات، ورشة الأقراص والملبسات، ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس وورشة المحاليل المكثفة على شكل قارورات، كما يتوفر المصنع أيضا على مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم، إلى جانب التسيير التقني والوثائقي.

ثالثا: الفروع

يتكون مجمع صيدال من فرعين متخصصين في إنتاج الأدوية على شكل شركات ذات أسهم، كل شركة يسيرها مجلس إدارة مع مراقب حسابات، وهذين الفرعين هما:

- فرع سوميديال:

يقع هذا الفرع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميديال هو نتاج شراكة بين مجمع صيدال (20%)، والمجمع الصيدلاني الأوروبي (36.45%) وفيناليب (4.55%)، يتضمن فرع الإنتاج سوميديال ثلاثة أقسام:

- قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية؛

- قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم)؛

- قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

- فرع إيبيرال:

هو شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام/ الخاص بين مجمع صيدال (40%)، جلفار الإمارات العربية المتحدة (40%) وفالش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية (20%) تكمن المهام الرئيسية ل: إيبيرال في إنشاء واستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري.

يهدف إيبيرال إلى تحقيق ما يلي:

- صناعة الأدوية الجنسية (حقن وأشكال جافة)؛

- تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)؛

- توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.

## رابعاً: مركز البحث والتطوير CRD

أنشئ في جويلية سنة 1999، يتوفر على أحدث المعدات وعلى كفاءة بشرية مؤهلة، يشرف مركز البحث والتطوير على كل ما هو بحث علمي خاص بالأدوية وتطويرها والتقنيات الصيدلانية، من ضمن مهامه المساهمة في إعداد سياسة تطوير من أجل إبتكار صيدلاني متواصل، آخذاً على عاتقه تصميم وتطوير الأدوية الجنسية، ونشير إلى أن مركز البحث والتطوير هو القلب النابض لمجمع صيدال، حيث يبلغ عدد عماله 90 عامل لسنة 2014.

## خامساً: الوحدات التجارية

لمجمع صيدال ثلاثة وحدات تجارية هي:

- الوحدة التجارية بالوسط UCC: تم إنشاؤها سنة 1996، مقرها المحمدية بالجزائر، تهتم بتسويق منتجات مجمع صيدال.

- الوحدة التجارية للشرق UCE: تم إنشاؤها سنة 1999 مقرها باتنة.

- الوحدة التجارية بالغرب UCO: تم إنشاؤها سنة 2000، مقرها وهران، مكلفة بتغطية الجهة الغربية للبلاد.

## سادساً: المديرية

وتشمل:

- مديرية التحليل والمراجعة: من أهم وظائفها المراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع وعمليات التحليل المالي.

- المديرية المركزية للموارد البشرية: تهتم بشؤون جميع الأفراد العاملين، وتنظيم العمل وفقاً للقرارات والإستراتيجية المحددة.

- مديرية المحفظة والاستراتيجية المالية: تقوم بوضع الإستراتيجيات المالية والتخطيط المالي وكذا ببحث ومتابعة العمليات التمويلية الطويلة والقصيرة الأجل، والمتعلقة بالأهداف الرئيسية للمجمع.

- المديرية المركزية للتنظيم والإعلام: تقوم بتحديد سياسة التنظيم والإعلام الآلي في المجمع من خلال تحديد حاجات التغيير في التنظيم، وضمان تصور للتنظيمات اللازمة والمبادرة بتنفيذها، وتطوير نظم التسيير بالمجمع، كما تضمن إعداد خطط الإعلام الآلي ودراسة حاجات الوحدات والمصانع الإنتاجية.

- مديرية التسويق والإعلام الطبي: تهتم بتدعيم النوعية، الجودة، الاتصال الطبي، تطوير الإنتاج وترقية صورة المجمع، بالإضافة إلى وضع استراتيجية تسويقية جيدة، والقيام بدراسات للسوق، والمساهمة في إعداد مجالات ونشرات داخلية وتكوين شبكات المدوبين الطبيين عبر الوطن.
- المديرية المركزية للوقاية الصناعية: تقوم بإعداد وتوجيه تطبيق كل سياسات المجمع المتعلقة بالأمن الداخلي الصناعي والبيئي، كما تقوم بمراقبة دورية إجراءات الأمن للتأكد من تطبيق قواعد السلامة والصحة، وكذلك المصادقة على أعمال الصيانة والأعمال الجديدة.
- مديرية الشراكة والتنمية الصناعية: تعمل هذه المديرية على تطوير أساليب الإنتاج وترقية التحالفات الاستراتيجية مع المخابر العالمية، بهدف رفع مستوى مجمع صيدال وتعزيز مكانته بين المؤسسات العالمية.
- مديرية المشاريع الجديدة: تتكفل هذه المديرية بإعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل مصانع الإنتاج مع متابعة عمليات إنجاز المشاريع وتقييمها.

### المطلب الثالث: مهام وأهداف مجمع صيدال

#### أولاً: مهام مجمع صيدال

- تعتبر أن المهمة الأساسية لمجمع صيدال كمثل للصحة هي تحسين حياة المرضى من خلال تقديم مجموعة غنية ومتنوعة من الأدوية العالية الجودة وذلك بالمساهمة في تحسين وفرة العلاجات عن طريق تبني سياسة تسعيرية تناسب أقسام واسعة من المجتمع.
- مرافقة سياسة الصحة العمومية الهادفة إلى تحقيق الاستقلالية الصحية والتحكم في تكاليف الصحة؛
  - المساهمة في تحقيق أهداف الحكومة من أجل تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية التي تمثل اليوم قطاعاً استراتيجياً يساهم في التنويع الاقتصادي المنتظر؛
  - تلبية إحتياجات المرضى وهي جزء من منهجية استراتيجية تسعى إلى تقليل الواردات والانفتاح على الأسواق الخارجية؛
  - توفير الأدوية العالية الجودة؛
  - تحسين التكفل بالمرضى وجودة العلاجات من خلال: نشاطات الوقاية (حملات التوعية)؛

- المساهمة في تكوين مهنيين الصحة التزامنا اتجاه جمعيات المرضى في نشاطات التربية العلاجية الهادفة إلى تحسين نوعية حياة المرضى حاليا المجمع يقوم بإنتاج أكثر من 200 نوع من الأدوية في 20 قسم علاجي مختلف، كما إن لقاح فيروس كورونا COVID19، SINOVAC، يصنع الآن في الجزائر.

### ثانيا: أهداف مجمع صيدال

يطمح مجمع صيدال الذي يعتبر فاعلا أساسيا وأداة لتحقيق السياسة الوطنية للصحة العمومية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية<sup>1</sup>:

- تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء، حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة والابتكارات، كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته وضمأن ديمومته؛
- طرح منتجات تتوافق والمتطلبات القانونية لا سيما من حيث السلامة، الأمن، الفعالية وإرضاء المستهلك.
- تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر؛
- منافسة السوق الخارجي وخاصة الإفريقي؛
- العمل على تحقيق الأمن الدوائي محليا؛
- خلق مناصب عمل جديدة؛
- البحث عن الإرضاء الكلي للزبون، وهذا من خلال نظام إدارة الجودة الشاملة (TQM)؛
- تنوع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث والتطوير لمنتجات جديدة عامة

### ؛Générique

- تطوير التحالف الاستراتيجي من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية؛
- ضمان إستمرارية المجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية، دخول الأسواق الأجنبية والبحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي والمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار إنشغالات الصحة العمومية للمواطن.

كما أن متابعة أهداف المجمع تتم مع المراعاة المستمرة للقيم والمكونات الأساسية لمسؤوليته المجتمعية والمتمثلة في النزاهة، الشفافية، المصداقية، المساءلة، التضامن الإجتماعي والتالف.

<sup>1</sup> - <https://www.saidalgroup.dz/.2023/03/22> , 13h 22m.

المبحث الثاني: استخدام مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي بمقاربة وظائفية

المطلب الأول: بناء الميزانية الوظائفية لمجمع صيدال (2018-2021)

أولاً: الميزانية الوظائفية لمجمع صيدال جانب الاستخدامات (2018-2021)

إنطلاقاً من الملاحق رقم (1.2.3.4) التي تمثل الأصول لمجمع صيدال لسنوات (2018-2019-

2020-2021) على التوالي, تم إعداد الميزانية الوظائفية جانب الاستخدامات والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 04: الميزانية الوظائفية جانب الاستخدامات للسنوات (2018-2019-2020-

2021).

2021	2020	2019	2018	الاستخدامات
				الاستخدامات المستقرة:
141648564.00	141648564.00	141648564.00	115414200.00	فارق الإقتناء
468576191.02	468576191.02	465669052.05	378857436.59	تثبيتات معنوية
				تثبيتات عينية:
4398481823.42	4398481823.42	3805721423.42	2391687791.42	أراضي
13339694443.48	13261407322.31	13199283086.61	7584297976.37	مباني
20801612806.89	20778518111.59	20621201809.67	18277440502.83	تثبيتات عينية أخرى
32274000.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
3850372946.09	3523900855.21	3580260802.98	10759890495.72	تثبيتات قيد الإنجاز
				تثبيتات مالية
2418384302.29	2134015175.00	2960993718.84	1433217458.23	أوراق موضوعة موضع معادلة
44667575.00	335939575.00	102167575.00	6858893175.00	مساهمات أخرى وحقوق مرتبطة
2001000000.00	2002300000.00	2500000000.00	3000000000.00	أوراق أخرى ثابتة
51251159.52	14614749.45	107512187.56	152869240.73	قروض و أصول مالية غير جارية
244899794.64	352717927.73	329960563.53	324860044.51	ضرائب مؤجلة على الأصول
<b>48083329606.35</b>	<b>47412120294.95</b>	<b>47814418783.66</b>	<b>45104428321.40</b>	مجموع الاستخدامات المستقرة

<b>16041276256.85</b>	<b>13292839557.03</b>	<b>12745825108.05</b>	<b>12774788372.53</b>	استخدامات الاستغلال :Eex
10543599209.86	7191992769.17	7449789735.69	6956065304.74	محزونات ومنتجات قيد الإنجاز
5327265862.11	5911959706.26	5073699027.73	5578018586.28	الزبائن
170411184.88	188887081.60	222336344.63	240704481.51	الضرائب ومشبها
<b>1302863667.38</b>	<b>1316384098.39</b>	<b>1436866591.79</b>	<b>1391498314.49</b>	استخدامات خارج الاستغلال :Ehex
1302863667.38	1316384098.39	1436866591.79	1391498314.49	المدينون الاخرون
<b>3871407159.79</b>	<b>2886562007.87</b>	<b>2019147066.26</b>	<b>3236685413.84</b>	استخدامات الخزينة Et
18559989.19	18559989.19	18559989.19	18559989.19	توظيفات وأصول مالية أخرى
3852847170.60	2868002018.68	2000587077.07	3218125424.65	الخزينة
<b>69298876690.37</b>	<b>64907905958.24</b>	<b>64016257549.76</b>	<b>62507400422.26</b>	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملاحق.

ثانيا: الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال جانب الموارد ( 2018-2021 )

إنطلاقا من الملاحق رقم (5.6.7.8) التي تمثل خصوم مؤسسة صيدال لسنوات على التوالي

(2018-2019-2020-2021) تم إعداد الميزانية الوظيفية جانب الموارد والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 05: الميزانية الوظيفية جانب الموارد للسنوات (2018-2019-2020-2021).

2021	2020	2019	2018	الموارد
				الموارد المستقرة:
2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	رأس مال مصدر
411677000.00	411677000.00	411677000.00	411677000.00	إعانات
15318040327.17	14634151624.90	14047153641.65	13461406696.77	أموال خاصة أخرى
3055720451.96	3063429710.86	2686777592.57	1272192408.65	علاوات واحتياطات
1838063594.82	1408146175.93	1905284336.88	1016986928.55	فوارق إعادة التقييم
48694704.82	189936341.33	793514004.08	1174214390.98	فرق تكافؤ
(1097023529.49)	(79726870203)	(1178074235.34)	(866679031.92)	نتيجة صافية
837395665.76	824482635.96	609971657.90	826612003.56	رؤوس أموال أخرى/ الترحيل من جديد
24487391057.70	24220355481.81	23582078672.49	22933056460.34	حقوق الأقلية
13825430092.80	10404842508.14	10403266267.81	10923905958.66	إهتلاكات ومؤهلات
7112411.32	24094670.27	21011203.32	19887217.01	قروض وديون مالية
322740000.00	0.00	593645268.24	593645268.24	ضرائب مؤجلة
1021362673.15	1626040712.04	1446788017.73	1433885167.65	ديون أخرى غير جارية
				مؤهلات ونواتج مقيدة سلفا
<b>62576604450.02</b>	<b>58509888159.21</b>	<b>57823067846.01</b>	<b>55700790468.48</b>	<b>مجموع الموارد المستقرة RD</b>
				<b>موارد الاستغلال Rex:</b>
2207198255.47	1247407073.70	1556885668.31	2249615538.04	موردون وحسابات ملحقه
121945175.14	175915917.23	116625268.50	201334246.61	ضرائب
<b>4038233979.11</b>	<b>4052684542.80</b>	<b>3708972235.69</b>	<b>3734753856.30</b>	<b>موارد خارج الاستغلال Rhex:</b>
4038233979.11	4052684542.80	3708972235.69	3734753856.30	ديون أخرى
<b>354894830.63</b>	<b>922010265.30</b>	<b>810706531.25</b>	<b>620906312.83</b>	<b>موارد الخزينة Rt</b>
<b>69298876690.37</b>	<b>64907905958.24</b>	<b>64016257549.76</b>	<b>62507400422.26</b>	<b>مجموع الموارد</b>

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملاحق.

## المطالب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي لمجمع صيدال (2018 - 2021)

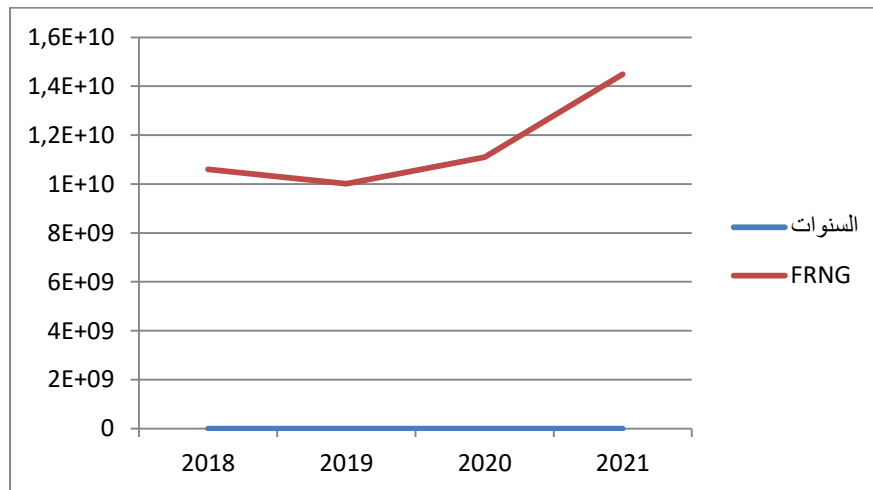
أولاً: رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)

جدول رقم 06: رأس المال العامل الصافي الإجمالي

2021	2020	2019	2018	المعادلة	FRNG
62576604450.02 48083329606.35- <b>14493274843.67</b>	58509888159.21 -47412120294.95 <b>11097767864.2=</b>	57823067846.01 47814418783.66- <b>10008649062.3=</b>	55700790468.48- =45104428321.40 <b>10596362147.08</b>	= الموارد المستقرة - الاستخدامات المستقرة	من أعلى الميزانية
17344139924.23) (3871407159.79+ - 6367377409.72) =(354894830.63+ <b>14493274843.67</b>	14609223655.42) -(2886562007.87+ 5476007533.73) =(922010265.30+ <b>11097767864.26</b>	14182691699.84) -(2019147066.26+ 5382483172.5) =(810706531.25+ <b>10008649062.35</b>	14166286687.02) -(3236685413.84+ 6185703640.95) =(620906312.83+ <b>10596362147.08</b>	= (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة)	من أسفل الميزانية

المصدر: من إعداد الطالبين إنطلاقاً من الجدول رقم 04 والجدول رقم 05.

## الشكل رقم 02: تغير رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة صيدال (2018-2021).



التحليل: من خلال الشكل 2 الذي يمثل منحني بياني لتغير رأس المال العامل الصافي الإجمالي بدلالة السنوات حيث نلاحظ أن مجمع صيدال يحقق رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب للأربع سنوات محل دراسة ومنه المجمع استطاع تغطية جميع استثماراته المستقرة بواسطة موارده المالية الدائمة، أي أنه حقق فائض في الأموال المستقرة بعد تغطية كامل الاستخدامات المستقرة.

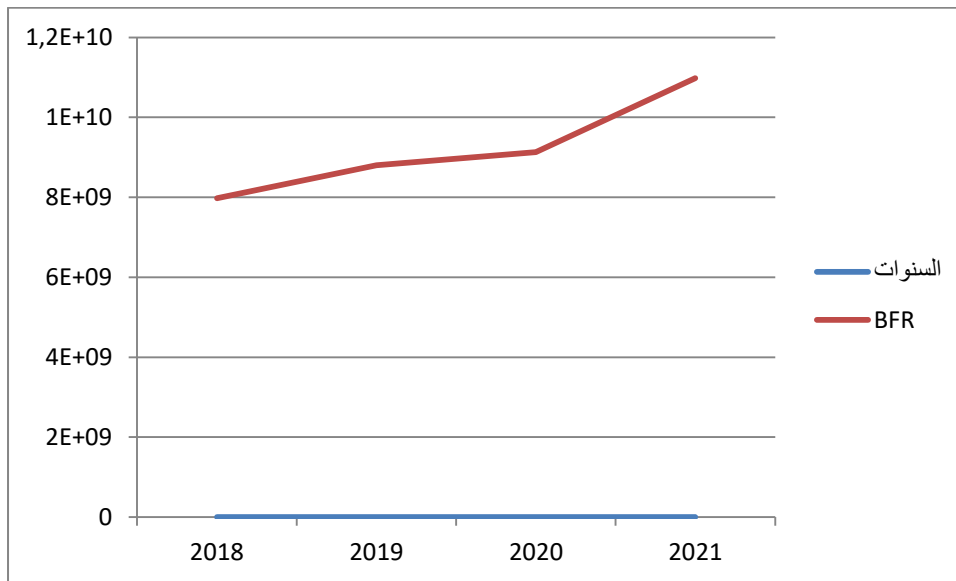
ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

جدول رقم 07: الإحتياج في رأس المال العامل (BFR):

2021	2020	2019	2018	المعادلة	احتياج رأس مال العامل BFR
16041276256.85 2329143430.61- <b>13712132826.24=</b>	13292839557.03 1423322990.93- <b>11869516566.1=</b>	12745825108.05 1673510936.81- <b>11072314171.24=</b>	12774788372.53 2450949784.65- <b>10323838587.88=</b>	استخدامات غير المستقرة للاستغلال - الموارد غير مستقرة للاستغلال	احتياج رأس مال العامل للاستغلال
1302863667.38 4038233979.11- <b>2735370311.73=-</b>	1316384098.39 4052684542.80- <b>2736300444.41=</b>	1436866591.79 3708972235.69- <b>2272105643.9=-</b>	1391498314.49 3734753856.30- <b>2343255541.81=-</b>	استخدامات غير المستقرة خارج لاستغلال - الموارد غير مستقرة خارج الاستغلال	احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال
13712132826.24 2735370311.73- <b>10976762514.51=</b>	11869516566.1 2736300444.4- <b>9133216121.69=</b>	11072314171.24 -2272105643.9 <b>8800208527.34=</b>	10323838587.88 -2343255541.81 <b>7980583046.07=</b>	احتياج رأس مال العامل للاستغلال + احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال	احتياج رأس مال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبين إنطلاقاً من الجدول رقم 04 والجدول رقم 05.

الشكل رقم 03: تغير الإحتياج في رأس المال العامل بدلالة السنوات (BFR)



التحليل:

إحتياج رأس مال العامل للاستغلال:

نلاحظ من خلال الجدول أن مجمع صيدال يحقق إحتياج رأس مال العامل للاستغلال موجب ومتزايد للأربع سنوات محل دراسة أي أن موارد استغلال أقل من استخدامات الاستغلال وهذا راجع غالبا لبطء دوران المخزون والحقوق من آجال الدفع للموردين وهذا ما يوجب البحث عن موارد مالية لتمويل هذا الإحتياج.

إحتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال:

حقق النشاط الغير عادي للمجمع خلال أربع السنوات محل الدراسة نتائج سلبية وهذا ما يخفض من حدة العجز في السيولة بسبب بطء دوران المخزون وتباعد آجال بين كل من العملاء والموردين.

إحتياج رأس مال العامل الإجمالي:

نلاحظ ارتفاع في إحتياج رأس مال العامل الإجمالي خلال أربع سنوات (2018، 2019، 2021، 2020) وهذا ما يدل على أن المجمع لديه إحتياجات لم يجد لها موارد مالية، لهذا وجوب عليه البحث عن موارد إضافية لتغطية إحتياجات في أنشطته الاستغلالية.

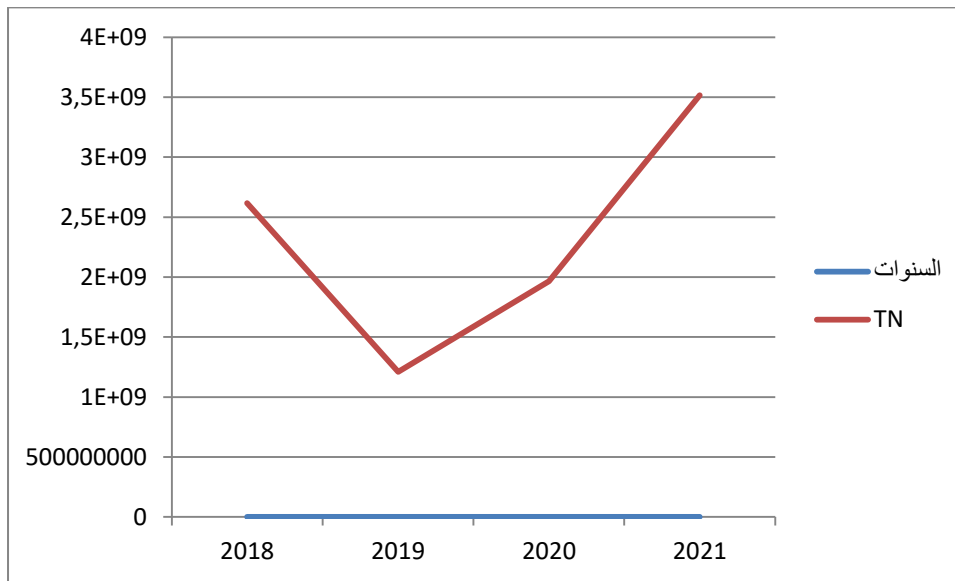
ثالثا: صافي الخزينة (TN)

جدول رقم 08: تغير صافي الخزينة (TN) لمؤسسة صيدال (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	المعادلة	صافي الخزينة
14493274843.67 10976762514.51- <b>3516512329.16=</b>	11097767864.26 9133216121.69- <b>1964551742.57=</b>	10008649062.35 8800208527.34- <b>1208440535.01=</b>	10596362147.08 7980583046.07- <b>2615779101.01=</b>	راس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج راس المال العامل	الطريقة 1
3871407159.79 354894830.63- <b>3516512329.16=</b>	2886562007.87 922010265.30- <b>1964551742.57=</b>	2019147066.26 810706531.25- <b>1208440535.01=</b>	3236685413.84 620906312.83- <b>2615779101.01=</b>	استخدامات الخزينة -موارد الخزينة	الطريقة 2

المصدر: من إعداد الطالبين إنطلاقا من الجدول رقم 04 والجدول رقم 05.

الشكل رقم 04: تغير صافي الخزينة (TN) لمؤسسة صيدال (2018-2021)



التحليل:

نلاحظ أن صافي الخزينة خلال أربع سنوات المدروسة موجب أي أن المجمع يحقق فائض في خزينة وهذا مؤشر يدل على قدرته على مواجهة التزاماته وعليه لا يوجد عجز على مستوى الخزينة ولكن يستدعي إعادة النظر فيما إذا كانت أكثر من اللازم تعتبر أموال معطلة على المجمع إعادة استثمارها من أجل الرفع من مردودية المجمع.

## المطلب الثالث: دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

### أولاً: أهمية مؤشرات التوازن المالي

إن استخدام مؤشرات التوازن بالمؤسسة يمثل أهمية كبيرة للمؤسسة ذاتها ولبئة العمل فيها، وتتلخص هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تقييم الوضعية المالية والنقدية للمؤسسة؛
- اكتشاف فرص جديدة للاستثمار؛
- المساعدة على الرقابة وتقييم الأداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة؛
- المساعدة على التخطيط المالي الجيد؛ يعتبر أداة للتحليل الاستراتيجي يسمح بالتعرف على نقاط الضعف والقوة في أداء المؤسسة؛
- التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة للفشل المالي، وما يجب اتخاذه من اجراءات لتفاديه؛
- تقييم أداء المؤسسة في جانب الاستغلال وما تم اتخاذه من قرارات استثمار وتمويل، وبالتالي فهو يسمح بمعرفة حسن استخدام الموارد المتاحة بكفاءة؛
- تحديد العوامل ذات التأثير على السعر السوقي لأسهم المؤسسة باعتباره مؤشرا لقيمة المؤسسة وتعظيم ثروة الملاك، والهدف المحوري الذي تسهر الإدارة المالية على تحقيقه .

### ثانياً: أهداف مؤشرات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في بناء واتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن استخدام مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي: تقييم القدرة على الإدخار وبالتالي على الاستثمار، وضع الاستراتيجيات الجديدة و التخطيط؛ معرفة معدل نجاح المؤسسة في تحقيق الاهداف والأرباح الخاصة بها، تقييم كفاءة التصرف في الأعوان و التجهيزات و المعدات ثالثاً: اهم الاستنتاجات بعد دراستنا للميزانية الوظيفية و حساب مؤشرات التوازن المالي ثم تحليلها استنتجنا أهم النقاط التالية والتي تتمثل في:

- مؤشرات التوازن المالي تستخدم في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذا في مدى كفاءة إدارة المؤسسات في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية;
- المؤشرات التوازن المالي تسمح بقياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات;
- مؤشرات التوازن المالي تسمح بقياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن العجز و الفائض;
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية;
- مؤشرات التوازن المالي تسمح بقياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها;
- قياس الأداء التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها مختلف موجوداتها لتحقيق الربحية;
- حساب مؤشرات التوازن المالي بحيث يظهر ان سيولة الاستخدامات ليست دائما محققة بل انها احيانا عشوائية و معرضة لمخاطر كثيرة ( عدم انتهاء من المنتجات في الوقت المحدد او تأخر الزبائن عن دفع مستحقاتهم او طلب الموردين بمستحقاتهم بسرعة كل هذا يجعل المؤسسة تفكر في وجود هامش من أموال الدائمة لمواجهة تلك المخاطر;
- يسمح راس مال العامل في تمويل العجز في دورة استغلال المؤسسة.

### ثالثا: أهم الإستنتاجات

- بعد دراستنا للميزانية الوظيفية وحساب مؤشرات التوازن المالي ثم تحليلها استنتجنا أهم النقاط التالية والتي تتمثل في:
- مؤشرات التوازن المالي تستخدم في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذا في مدى كفاءة إدارة المؤسسات في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية;
  - مؤشرات التوازن المالي تسمح بقياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات;
  - مؤشرات التوازن المالي تسمح بقياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن العجز والفائض;
  - توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية.
  - مؤشرات التوازن المالي تسمح بقياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها;
  - قياس الأداء التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها مختلف موجوداتها لتحقيق الربحية;

- حساب مؤشرات التوازن المالي بحيث يظهر أن سيولة الاستخدامات ليست دائما محققة بل إنها أحيانا عشوائية ومعرضة لمخاطر كثيرة (عدم انتهاء من المنتجات في الوقت المحدد أو تأخر الزبائن عن دفع مستحقاتهم أو طلب الموردين بمستحقاتهم بسرعة) كل هذا يجعل المؤسسة تفكر في وجود هامش من أموال الدائمة لمواجهة تلك المخاطر;
- يسمح رأس مال العامل في تمويل العجز في دورة استغلال المؤسسة.

## خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل إسقاط وتطبيق ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على أرض الواقع حيث تم اختيار مجمع صيدال كمحل لدراسة الحالة لموضوعنا، ومن أجل إبراز دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي، قمنا بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة باستخدام هذه المؤشرات بعد الاستعانة بالقوائم المالية لسنوات الأربع (2018 و2019 و2020 و2021) للمجمع والتي تمثلت في الميزانية جانب الأصول وجانب الخصوم.

# الخاتمة العامة

تعتمد كل إدارات المؤسسات الإقتصادية على القوائم المالية في القياس ثم الحكم على أدائها العام وأدائها المالي، وهي في هذا تستخدم مؤشرات ونسب وجداول للتقييم لأجل الوقوف على نوعية أدائها حتى تستدرك الأخطاء وتصحح السلوك وتبني قرارات المستقبل.

من خلال الدراسة النظرية والميدانية تبين لنا أن تقييم الأداء المالي يعدّ أمراً ضروريا لا غنى للمؤسسة عنه، وهذا التقييم في شقّه المالي يركز بشكل أساس على مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة من ميزانيات وجداول نتائج وجداول تدفقات الخزينة وجداول تدفقات الأموال، كما أن تحليل هذه الوثائق يتطلب استخدام مؤشرات ونسب وجداول ذات أشكال معيّنة، دراستنا تناولت واحدة من هذه المخرجات وهي الميزانية وأداة من الأدوات وهي مؤشرات التوازن المالي ومقاربة من المقاربات وهي المقاربة الوظيفية.

بعد عرض الموضوع من خلال الخطة المقترحة أمكن اختبار الفرضيات المقترحة، وهذا ما مكّننا من تقرير الآتي:

- يسمح حساب مؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة الوظيفية بقياس الأداء المالي؛
- أظهرت نتائج حساب مؤشرات التوازن المالي وفق المقاربة الوظيفية لمؤسسة صيدال للفترة الممتدة من 2018-2021 محدودية في قياس أدائها المالي.

**نتائج الدراسة:** من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

### نتائج الدراسة النظرية:

- تعتبر مؤشرات التوازن المالي، من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- يتحقق التوازن المالي الوظيفي، إذا استطاعت المؤسسة توفير موارد لتغطية الاستخدامات؛
- إستخدام مؤشرات التوازن المالي يفصح عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات، باعتبارها القاعدة المعلوماتية.

### نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال اسقاط النتائج النظرية على مجمع صيدال توصلنا إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- مجمع صيدال متوازن ماليا خلال فترة 2018-2021؛
- توازن الهيكل المالي للمجمع بحيث أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال فترة 2018-2021؛
- مجمع صيدال قادر بالوفاء على التزاماته قصيرة الأجل وطويلة الأجل؛
- مجمع صيدال يتمتع بسيولة.

### التوصيات:


- بناء على النتائج التي تحصلنا عليها من خلال هذه الدراسة حاولنا وضع بعض التوصيات لتحسين الأداء المالي:
- ينبغي على الإدارة المالية للمجمع بحكم أهميتها وحجمها ونوعية نشاطها، خصوصا بعد الانفتاح الاقتصادي، أن تولي اهتماما وعناية لتحليل القوائم المالية لأنها تسمح بمعرفة حالة ومركز المؤسسة وتوجيه السياسات، وبالتالي اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضع المالية للمؤسسة؛
  - التحليل المعمق للوضع المالي للمؤسسة قبل اتخاذ أي قرار لمعرفة قدرة المؤسسة ماليا أو المخاطر الناجمة عن هذه القرارات.

### الإقتراحات:

- إستعمال مؤشرات التوازن المالي لمعرفة الوضعية المالية بصورة واضحة؛
- على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال في إستثمارات جديدة وتحديث وسائل إنتاجها؛
- العمل على توعية أصحاب المؤسسات على أهمية البحث العلمي وخاصة في المجال المالي والمحاسبي والتعاون مع الباحثين من حيث توفير البيانات الصادقة والدقيقة لهم لتقييم دقيق للوضع المالي وإعتماد الطرق التسيير الحديث، وإتخاذ القرارات باستعمال أفضل التقنيات في البحث والتطوير وأنظمة المعلومات، لتفادي الأخطاء ومعالجتها في الوقت المناسب؛
- ضرورة عقد دورات تكوينية لتدريب المحاسبين والمحللين الماليين على كيفية إستخدام مؤشرات التوازن المالي.

### آفاق الدراسة:

- فضلا عن ما درسنا في الموضوع وما توصلنا إليه من نتائج، تبين لنا أن مجال البحث لا يزال قائما، لذا نرى أنه من الممكن أن نفتح المجال لبحوث أخرى كآفاق للدراسة ونقترح ما يلي:
- التحليل المالي الديناميكي للقوائم المالية لأغراض إتخاذ القرار؛
  - أثر إختلاف المقاربة في تحليل الميزانية على القرار المالي للمؤسسة؛
  - تقييم الأداء المالي باستخدام جداول تدفقات السيولة؛
  - تقييم الأداء المالي باستخدام جداول تدفقات الأموال.
- في الأخير نسأل الله تعالى أن نكون قد وفقنا في تناول الموضوع في حدود ما أتيتح لنا من وقت وإمكانات ونقرّ بوجود نقص وتقصير وصعوبات ميدانية.. هذا وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله صحبه أجمعين.



# قائمة المصادر والمراجع

### بالعربية:

1. أسماء بوزاغو، بن عومر السنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، المجلد 06، العدد 1.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
3. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الإثراء والتوزيع، عمان، 2008.
4. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ط 1.
5. عبد رحمان عطية، المحاسبة العامة في النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيلطي، الجزائر، ط 2، 2010.
6. مُجَّد أبو ناصر جمعة جمعيات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
7. مُجَّد الصيرفي، إدارة الأعمال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
8. مُجَّد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط 4، 2003.
9. مُجَّد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
10. مليكة زغيب وميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

### المذكرات:

1. بدوي إلياس، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة اثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
2. رقية شطيبي، الأداء المالي لمؤسسة إقتصادية ومؤشرات تقييمه دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي قالة.
3. محبوب فاطمة، تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة صناعية دراسة حالة مجمع صيدال أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة.

### المجلات:

1. صافية بومصباح، 2021، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس مجلة، الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2.

**القرارات:**

1. الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات قواعد سيرها، العدد 19، المادة 2، الجزائر، 2009.

**بالفرنسية:**

1. Association National Des Directeurs Financier Et De Contrôle De Gestion, Normes IAS/IFRS, 2 ème Edition D'organisation.
2. Beatrice Et Francis Grand Guillot, Exo LMD Analyse Financiers 2016- 2017, Gualino Editeur, Lextenso Editions, 2016.
3. Elie Cohen, Analyse Financiere, 2 ème Edition, Economica, Paris, 1990.
4. Georges Legros, Mini Manuel De Finance D'entreprise Cours + Exo, Edition Dunod Paris, 2010.
5. Gerorge Langlois, Michèle Mollet, Manuel De Gestion Financière (Alger: Berti Edition, 2011).
6. Jean-Pierre Lahille, Analyse Financiere.
7. Nathalie Gardes, Analyse Financier, Chapitre02 Bilan Fonctonelle, P
8. Pearton simon pierton, Entreprise D'évaluation Et Enonciatif Analyse, Éparent Simon, Edition 1.
9. Philipe Avare, Jean-Claude Coille, Finance D'entreorise, Edition CNED (2012-2013)
10. Pierre Ramage, Analyse Et Diagnostic Financier, Edition D'organisation.

**المواقع:**

1. مجمع صيدال <https://www.saidalgroup.dz/ar/>.

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم 01: ميزانية صيدال جانب الأصول 2018

### 2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
<b>ACTIF NON COURANT</b>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	378 857 436,59	239 123 450,08	139 733 986,51	13 643 850,95
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 584 297 976,37	5 271 308 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,06	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 492,92
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôts différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>45 104 428 321,40</b>	<b>20 273 815 748,32</b>	<b>24 830 612 573,08</b>	<b>33 959 354 465,81</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours	6 956 065 304,74	667 793 354,53	6 288 271 950,21	4 883 145 010,78
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 578 018 586,28	1 897 005 360,67	3 681 013 225,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 424,65	82 435 666,36	3 135 689 758,29	4 738 892 796,95
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>17 402 972 100,86</b>	<b>2 659 240 712,02</b>	<b>14 743 731 388,84</b>	<b>14 359 590 124,42</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>62 507 400 422,26</b>	<b>22 933 056 460,34</b>	<b>39 574 343 961,92</b>	<b>48 318 944 590,23</b>

## الملحق رقم 02: ميزانية صيدال جانب الأصول 2019

### Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – ACTIF – « APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	31/12/19			31/12/18
	MONTANTS	AMORTS OU	MONTANTS	
	BRUTS	PROVISIONS	NETS	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00		141 648 564.00	115 414 200.00
<b>Immobilisations incorporelles</b>	465 669 052.05	291 611 807.29	174 057 244.76	139 733 986.51
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains	3 805 721 423.42		3 805 721 423.42	2 391 687 791.42
Bâtiments	13 199 283 086.61	5 707 118 136.67	7 492 164 949.94	2 312 989 288.09
Autres immobilisations corporelles	20 621 201 809.67	14 989 073 641.21	5 632 128 168.46	3 976 090 139.77
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations en cours</b>	3 580 260 802.98		3 580 260 802.98	10 759 890 495.72
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 960 993 718.84		2 960 993 718.84	1 433 217 458.23
Autres participations et créances rattachées	102 167 575.00	53 407 519.13	48 760 055.87	223 859 928.10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000.00		2 500 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 512 187.56		107 512 187.56	152 869 240.73
Impôts différés actif	329 960 563.53		329 960 563.53	324 860 044.51
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>	<b>47 814 418 783.66</b>	<b>21 041 211 104.30</b>	<b>26 773 207 679.36</b>	<b>24 830 612 573.08</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
<b>Stocks et encours</b>	7 449 789 735.69	562 259 114.50	6 887 530 621.19	6 288 271 950.21
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	5 073 699 027.73	1 896 165 287.33	3 177 533 740.40	3 681 013 225.61
Autres débiteurs	1 436 866 591.79	7 500.00	1 436 859 091.79	1 391 490 814.49
Impôts	222 336 344.63		222 336 344.63	228 705 651.05
Autres actif courant				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19		18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	2 000 587 077.07	82 435 666.36	1 918 151 410.71	3 135 689 758.29
<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>	<b>16 201 838 766.10</b>	<b>2 540 867 568.19</b>	<b>13 660 971 197.91</b>	<b>14 743 731 388.84</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>64 016 257 549.76</b>	<b>23 582 078 672.49</b>	<b>40 434 178 877.27</b>	<b>39 574 343 961.92</b>

## الملحق رقم 03: ميزانية صيدال جانب الأصول 2020

**GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA**  
 Direction des Finances et Comptabilité  
 DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES				
ACTIF	31/12/2020			31/12/2019
	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	343 249 100,26	125 327 090,76	174 057 244,76
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	3 805 721 423,42
Bâtiments	13 261 407 322,31	5 844 143 212,84	7 417 264 109,47	7 492 164 949,94
Autres immobilisations corporelles	20 778 518 111,59	15 362 335 010,82	5 416 183 100,77	5 632 128 168,46
Immobilisations en cours	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations financières	3 523 900 855,21	0,00	3 523 900 855,21	3 660 260 802,96
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	2 134 015 175,22	0,00	2 134 015 175,22	2 960 993 718,84
Autres titres immobilisés	335 939 575,00	59 416 028,43	276 523 546,57	48 760 055,87
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 002 300 000,00	0,00	2 002 300 000,00	2 500 000 000,00
Impôts différés actif	14 614 749,45	0,00	14 614 749,45	107 512 187,56
Impôts différés passif	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	329 660 563,53
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>	<b>47 412 320 284,95</b>	<b>24 603 143 352,36</b>	<b>22 809 176 932,60</b>	<b>26 773 201 578,56</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	0,00	0,00	0,00	0,00
Créances et emplois assimilés	7 191 992 789,17	641 539 237,02	6 550 453 552,15	6 887 530 621,19
Clients	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres débiteurs	5 911 959 706,26	1 887 229 726,08	4 024 729 980,18	3 177 533 740,40
Impôts	1 316 384 098,39	7 500,00	1 316 376 598,39	1 436 859 091,79
Autres actifs courants	188 887 081,80	0,00	188 887 081,80	222 336 344,63
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie	18 559 986,19	0,00	18 559 986,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 868 002 018,68	82 435 666,36	2 785 566 352,32	1 918 151 410,71
<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>	<b>7 495 385 588,29</b>	<b>82 435 666,36</b>	<b>7 413 020 918,68</b>	<b>6 895 921 021,90</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>54 907 705 873,24</b>	<b>24 220 355 438,84</b>	<b>40 687 550 476,33</b>	<b>40 384 172 600,46</b>



## الملحق رقم 04: ميزانية صيدال جانب الأصول 2021

### 2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe) :

UM: DA

ACTIF	31/12/2021		MONTANTS NETS	31/12/2020
	MONTANTS	AMORTS OU PROVISIONS		
<b>ACTIF NON COURANT :</b>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
<b>Immobilisations incorporelles</b>	468 576 191,02	394 405 777,42	74 170 413,60	125 327 090,76
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 339 694 443,48	5 997 599 674,29	7 342 094 769,19	7 417 264 109,47
Autres immobilisations corporelles	20 801 612 806,89	15 297 937 668,60	5 503 675 138,29	5 416 183 100,77
Immobilisations en concession	322 740 000,00	0,00	322 740 000,00	0,00
<b>Immobilisations en cours</b>	3 850 372 946,09	0,00	3 850 372 946,09	3 523 900 855,21
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 418 384 302,29	0,00	2 418 384 302,29	2 134 015 175,22
Autres participations et créances rattachées	44 667 575,00	0,00	44 667 575,00	276 523 546,57
Autres titres immobilisés	2 001 000 000,00	0,00	2 001 000 000,00	2 002 300 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	51 251 159,52	0,00	51 251 159,52	14 614 749,45
Impôts différés actif	244 899 794,64	0,00	244 899 794,64	352 717 927,73
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>48 083 329 606,35</b>	<b>21 689 943 120,31</b>	<b>26 393 386 486,04</b>	<b>25 802 976 942,60</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Stocks et encours</b>	10 543 599 209,86	738 647 724,91	9 804 951 484,95	6 550 453 532,15
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	5 327 265 862,11	1 976 357 046,12	3 350 908 815,99	4 024 729 980,18
Autres débiteurs	1 302 863 667,38	7 500,00	1 302 856 167,38	1 316 376 598,39
Impôts	170 411 184,88	0,00	170 411 184,88	188 887 081,60
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 852 847 170,60	82 435 666,36	3 770 411 504,24	2 785 566 352,32
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>21 215 547 084,02</b>	<b>2 797 447 937,39</b>	<b>18 418 099 146,63</b>	<b>14 884 573 533,83</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>69 298 876 690,37</b>	<b>24 487 391 057,70</b>	<b>44 811 485 632,67</b>	<b>40 687 550 476,43</b>

## الملحق رقم 05: ميزانية صيدال جانب الخصوم 2018

### 2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecart de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	1 016 986 928,55	955 727 524,41
Résultat Net	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
<b>TOTAL I</b>	<b>19 796 410 396,58</b>	<b>27 931 531 057,74</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,01	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
<b>TOTAL PASSIF NON COURANT II</b>	<b>12 971 323 611,56</b>	<b>13 318 697 612,35</b>
<b>PASSIF COURANT</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 312,83	797 707 247,08
<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>6 806 609 953,78</b>	<b>7 068 715 920,14</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>39 574 343 961,92</b>	<b>48 318 944 590,23</b>

## الملحق رقم 06: ميزانية صيدال جانب الخصوم 2019

### Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – PASSIF – « APRES RETRAITEMENTS »

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		
Autres fonds propres	411 677 000.00	411 677 000.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 047 153 641.65	13 461 406 696.77
Ecart de réévaluation	2 686 777 592.57	1 272 192 408.65
Écart d'équivalence	1 905 284 336.88	1 016 986 928.55
Résultat Net	793 514 004.08	1 174 214 390.98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235.34	-866 679 031.92
Intérêts minoritaires	609 971 657.90	826 612 003.56
<b>TOTAL I</b>	<b>21 776 278 416.42</b>	<b>19 796 410 396.58</b>
<b><u>PASSIFS NON COURANTS</u></b>		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267.81	10 923 905 958.66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203.32	19 887 217.01
Autres dettes non courantes	593 645 268.24	593 645 268.24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017.73	1 433 885 167.65
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	<b>12 464 710 757.10</b>	<b>12 971 323 611.56</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668.31	2 249 615 538.04
Impôts	116 625 268.50	201 334 246.61
Autres dettes	3 708 972 235.69	3 734 753 856.30
Trésorerie passif	810 706 531.25	620 906 312.83
<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>6 193 189 703.75</b>	<b>6 806 609 953.78</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>40 434 178 877.27</b>	<b>39 574 343 961.92</b>

الملحق رقم 07: ميزانية صيدال جانب الخصوم 2020

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA  
Direction des Finances et Comptabilité  
DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 634 151 624,90	14 047 153 641,65
Ecart de réévaluation	3 063 429 710,86	2 686 752 011,24
Écart d'équivalence	1 408 146 175,93	1 905 284 336,88
Résultat Net	189 936 341,33	793 514 004,08
Autres capitaux propres -report à nouveau	-797 268 702,03	-1 178 074 235,34
Intérêts minoritaires	824 482 835,96	609 971 657,90
<b>TOTAL I</b>	<b>22 234 554 786,95</b>	<b>21 776 278 416,42</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	10 404 842 508,14	10 403 266 267,81
Impôts (différés et provisionnés)	24 094 670,27	21 011 203,32
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 626 040 712,04	1 446 788 017,73
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	<b>12 054 977 890,35</b>	<b>12 464 710 757,10</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 247 407 073,70	1 556 885 668,31
Impôts	175 915 917,23	116 625 268,50
Autres dettes	4 052 684 542,80	3 708 972 235,69
Trésorerie passif	922 010 265,30	810 706 531,25
<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>6 398 017 799,03</b>	<b>6 193 189 703,75</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>40 687 550 476,43</b>	<b>40 434 178 877,27</b>

## الملحق رقم 08: ميزانية صيدال جانب الخصوم 2021

### 2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe) :

UM: DA

PASSIF	31/12/2021	31/12/2020
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'état	411 677 000,00	0,00
Autres fonds propres	0,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 318 040 327,17	14 634 151 624,90
Ecarts de réévaluation	3 055 720 451,96	3 063 429 710,86
Écart d'équivalence	1 838 063 594,82	1 408 146 175,93
Résultat Net	48 694 704,82	189 936 341,33
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 097 023 529,49	-797 268 702,03
Intérêts minoritaires	837 395 665,76	824 482 635,96
<b>TOTAL I</b>	<b>22 912 568 215,05</b>	<b>22 234 554 786,95</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>		
Emprunts et dettes financières	13 825 430 092,80	10 404 842 508,14
Impôts (différés et provisionnés)	7 112 411,32	24 094 670,27
Autres dettes non courantes	322 740 000,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 021 362 673,15	1 626 040 712,04
<b>TOTAL PASSIF NON COURANT II</b>	<b>15 176 645 177,27</b>	<b>12 054 977 890,45</b>
<b>PASSIF COURANT</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 207 198 255,47	1 247 407 073,70
Impôts	121 945 175,14	175 915 917,23
Autres dettes	4 038 233 979,11	4 052 684 542,80
Trésorerie passif	354 894 830,63	922 010 265,30
<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>6 722 272 240,35</b>	<b>6 398 017 799,03</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>44 811 485 632,67</b>	<b>40 687 550 476,43</b>